مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الآداب والعلوم الانسانية، م٣٠ع٤ ص ص: ٣١٣- ٣٤٠ (٢٠٢٢م)
DOI:10.4197/Art.30-4.14

رسالة البغوي
في
اصطلاح مصابيح السنة

د. محمد بن أحمد حريري

الأستاذ المساعد بقسم الشريعة والدراسات الإسلامية

بجامعة الملك عبد العزيز بجدة

مستخلص. مِن أجمعِ المصنفاتِ الحديثية المختصرة في الأحاديث النبوية كتاب ((مصابيح السنة)) للعلامة أبي محمد البغوي – رحمه الله، وقد اشتغل به العلماء خِدْمةً وشَرْحًا أزمنةً متطاولة.

وقد اصطلح البغويُّ في كتابه اصطلاحاتٍ استشكَلَها بعضُ أهل العلم – رحمهم الله.

وفي هذه الرسالةِ يَتحدَّثُ البغويُّ نَفْسُهُ عن منهجه في كتابه واصطلاحاتِهِ، بما يُغني إلى حَدٍّ كبيرٍ عن الحاجةِ إلى كلامِ غيرِه عن الكتاب.

وحيثُ إنَّ هذه الرسالة لم تَدخُل في كتابِ ((المصابيح))؛ بل وُجِدَت مفردةً مع بعضِ نُسَخِ الكتابِ الخطيةِ؛ أَتَتْ فكرةُ تحقيقِها والاعتناءِ بها.

وبالله التوفيق.

المقدمة

"الحمد لله كاشف مصابيح الهدى، وجاعلها نجاة لمن استضاء بها واهتدى، الذي هدى قلوب أوليائه باقتفاء آثار نبيه المصطفى، ورسوله المجتبى، صلى الله عليه وعلى آله أهل البر والوفاء، صلاةً دائمةً إلى يوم العَرْض والجزاء.

أما بعد،،

فإنَّ أَجمَعَ المصنفات المختصرات في الأخبار النبوية، وأحسَنَ المؤلفات الجامعة للآثار المحمدية؛ كتاب ((المصابيح)) جَمْع العلامة الإمام أبي محمد الحسين بن مسعود البغوي، شَكَرَ اللهُ مسعاه، وجَعلَ الجنةَ مثواه.

وهو الكتابُ الذي عكف عليه المتعبدون، واشتغل بتدريسه الأئمة المعتبرون، وأَقر بفضله وتقديمه الفقهاءُ المحَدِّثون، وقال بتمييزه الموافقونَ والمخالفون"[١]، "وهو كتابٌ مبارَك، وفيه علمٌ جَمٌّ مِن سنن الرسول صلى الله عليه وسلم، [ولعَلَّهُ] لصحةِ القصد فيهِ؛ رُزِقَ حُسْنَ القَبول"[٢]، فكثرتْ شروحُه والأعمالُ عليه ونَقْلُ العلماء عنه.

وقد وقفتُ بفضل الله وكرمه على نُسَخٍ خطيةٍ لرسالةٍ مختصرةٍ للبغوي نفسه يَكشِفُ فيها اللثامَ عن معاني اصطلاحاته في الكتاب وشيءٍ مِن منهجه فيه – رحمه الله.

ولَمَّا لم أجد أحدًا تصدى لتحقيقِ هذه الرسالة والعنايةِ بها؛ استخرتُ اللهَ جلَّ وعلا في القيام بذلك.

وما توفيقي إلا بالله.

أهمية الموضوع وأسباب اختياره:

١. كون الرسالة تحقق لأول مرةٍ وهي لعالمٍ متقدم تُفصِحُ عن منهجه في كتابه مِن كلامه هو.

٢. نُدرة هذه الرسالة؛ فلا تكاد ترى لها ذِكْرًا في المصنَّفات والأبحاث عند الكلام عن البغوي ومنهجه في ((المصابيح)) خاصة، وسائر العلوم التي شاركَ فيها عامة.

٣. اشتمالها على موضوعاتٍ تتعلق بمصطلحاتِ البغوي ومنهجِه في كتابه ليست مذكورةً في مقدمته التي في ((المصابيح))، وكذلك على زياداتٍ عِلْميةٍ أُخرى.

٤. اشتملت الرسالةُ على بيانٍ لبعضِ ما أُجمِلَ في مقدمةِ ((المصابيح)) مِن مصطلحاتٍ تتعلق بالكتاب.

٥. اشتمالها على بعضِ آراء الإمام البغوي وتعريفاته المتعلقة ببعضِ أنواع (علوم الحديث) لم تُذكَر في كتبه الأخرى – بحسبِ ما وقفتُ عليه.

الدراسات السابقة:

تبين بعد البحث وسؤال المختصين بأنَّ هذه الرسالة لم يسبق لها أنْ حُقِّقَت.

وقد ذكر محققو طبعة ((المصابيح)) المتداولة (بدار المعرفة) – وفقهم الله – طَرَفًا مِن هذه الرسالة في نشرتهم ٣٠٥/٢، وقالوا بأنهم لم يقفوا عليها في المخطوط الذي اعتمدوه؛ بل زادوه مِن مطبوعةٍ قديمة.

وهذا النصُّ المطبوعُ ناقصٌ مِن آخره ووسطه أيضًا – كما سيتضح مِن التحقيق، وفي الموجود منه نقصٌ في بعضِ الكلمات.

خُطة البحث:

قسَّمتُ العملَ في هذه الرسالة إلى مقدمة، ومبحثين، وخاتمة؛ على النحو الآتي:

المقدمة: وتتضمن (أهمية الموضوع وأسباب اختياره، والدراسات السابقة، وخُطة البحث).

المبحث الأول: ترجمة أبي محمد البغوي والتعريف برسالته باختصار.

وتحته مطلبان:

---

[١] مِن مقدمةِ صدر الدين الْمُناوي لكتابه ((كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح ٤٩/١.

[٢] مِن مقدمةِ التوربِشْتي لكتابه ((الْمُيَسَّر في شرح مصابيح السنة ٢٩/١.

الأول: ترجمة أبي محمد البغوي.

الثاني: التعريف برسالته – باختصار – ومنهج العمل فيها.

المبحث الثاني: النص المحقَّق.

الخاتمة، وفيها:

- أهم النتائج والتوصيات.

فهرس المصادر والمراجع.

فهرس الموضوعات.

وما توفيقي إلا بالله.

المبحث الأول: ترجمة أبي محمد البغوي والتعريف برسالته باختصار.

المطلب الأول: ترجمة أبي محمد البغوي رحمه الله.[٣]

قال العلامةُ صدر الدين محمد بن إبراهيم بن إسحاق الْمُناوي المصري (ت ٨٠٣) – رحمه الله:[٤]

"في ذِكْرِ طَرَفٍ مِن أحواله:

هو الإمام أبو محمد الحسين بن مسعود الفَرَّاء[٥] البغوي[٦]، إمام الأئمة بلا منازعة، ومحيي السنة بلا مدافعة.[٧]

---

(٣) تُرجِمَ للعلامة أبي محمد البغوي في كثيرٍ من الكتب والأبحاث التي أُلِّفَت عنه وعن منهجه، وقد وقفتُ على ترجمةٍ متقدِّمةٍ له ذَكَرَها صدرُ الدين الْمُناوي في الفصل الأول مِن مقدمته لكتابه ((كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح ٥٢/١-٥٣، فرأيتُ من المفيد أنْ أسوقها بنصها مع التعليقِ عليها وتطريزها ببعضِ الفوائد وتصويبِ ما يحتاج إلى تصويبٍ مما وقع في مطبوعته، ثم أُحيلُ على مصادر ترجمةِ البغوي - رحمه الله.

(٤) فقيهٌ شافعيٌّ، لُقِّبَ بقاضي القضاة في الديار المصرية، وهو ابنُ القاضي شرف الدين المناوي الشافعي.

تنظر ترجمته في: ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد لتقي الدين الفاسي ٨٥/١، طبقات الشافعية لابن قاضي شُهْبة ٤٧/٤، إنباء الغُمْر بأبناء العُمْر لابن حجر ١٨١/٢، الضوء اللامع للسخاوي ٢٤٩/٦.

(٥) لأنَّ والده كان يَعمَلُ الفِراءَ ويبيعُها.

ينظر: تاريخ الإسلام ٢٥١/١١، سير أعلام النبلاء ٤٤١/١٩، تذكرة الحفاظ ٣٨/٤ ثلاثتها للذهبي.

(٦) نسبةً إلى (بغ وتشتهر بـ: (بَغْشُوْر؛ بُلَيدة في خراسان بين (هراة و(مَرو الرُّوذ، ، والنسبةُ إليها: (البغشوري و(البغوي.

ينظر: الأنساب للسمعاني ٢٧٣/٢، معجم البلدان لياقوت الحموي ٤٦٧/١.

وبلغني أنها كانت في الدولة التي تُسمى اليوم بـ(أفغانستان، أو عند حدودها مع (تركمانستان، والله أعلم.

ثم أفادني الشيخُ المحققُ نَظَر الفاريابي - حفظه الله وجزاهُ خيرًا - وهو مِن شيوخ تلك البلاد أنها اليوم في ولاية (باذغيس في أفغانستان، وهي حدودية مع تركمانستان.

ويُراجع: أطلس أعلام المحَدِّثين لسامي المغلوث ص ٢٩٩.

(٧) فلقَبُهُ هو (مُحيي السُّنة؛ "قيل: إنما سُمِّيَ به لأنه لَمَّا جَمَعَ ((شرح السنة رأى النبيَّ صلى الله عليه وسلم في المنام، فقال له: (أحياكَ اللهُ كما أحييتَ سُنَتي.

فصار عَلَمًا له بطريقِ الغلبة!".

ذَكَرَ هذه الفائدة زينُ العرب في ((شرح المصابيح ١٤/١ وتبعه جماعةٌ؛ كابنِ الملَك في شرحه ٦/١، وطاش كبري زاده في ((مفتاح السعادة ٩١/٢، وابن حجر الهيتمي ٦٨/١ والقاري ٥٤/١ وعبد الحق المحَدِّث ١٤٣/١ ومحمد إدريس الكاندهلوي ٤٨/١ وعُبيد الله المباركفوري ٧/١ في شروحهم على ((مشكاة المصابيح.

ولم أقف على هذه الفائدة في كُتُبِ التراجم.

هذا وللبغوي لقبٌ آخَر أيضًا؛ هو (رُكْن الدين؛ أفاده الذهبي في ((تاريخ الإسلام ٢٥١/١١ وفي ((العِبَر في خَبَر مَن غَبَر - أو: مَن عَبَر - ٤٠٦/٢ و((تذكرة الحفاظ ٣٨/٤، وتبعهُ السبكيُّ في ((طبقات الشافعية الكبرى ٧٦/٧.

وقد جُمِعَ له بين هذين اللقبين في فاتحةِ هذه الرسالة التي أُحققها كما سيأتي التنبيهُ عليه قريبًا إن شاء الله.

صَنَّفَ كتابَ ((شرح السنة))، والتفسير المسمى بـ ((معالم التنزيل))، و((التهذيب))[٨] الذي فاق به المصنِّفِينَ واغترف مِن بحره جميع المتأخرين، وله فتاوى مشهورة لنفسهِ[٩] غير فتاوى القاضي الحسين التي عَلَّقَها هو عنه.[١٠]

وكان إمامًا جليلًا، ورعًا زاهدًا فقيهًا، محَدِّثًا مفسِّرًا، جامعًا بين العلم والعمل، سالكًا سبيل السلف، له في الفقه اليد الباسطة.

تفقَّهَ على القاضي الحسين، وهو أخص تلامذته.

وكان رجلًا مخشوشنًا يأكل الخبز وحده، فعُذِلَ في ذلك[١١] فصار يأكله بالزيت!

سَمِعَ الحديثَ مِن جماعاتٍ؛ منهم:

أبو عمر عبد الواحد (المليحي)[١٢]، وأبو الحسن عبد الرحمن [ابن][١٣] محمد الداوودي، وأبو بكر يعقوب بن أحمد الصيرفي، وأبو الحسن علي بن يوسف الجويني، وغيرُهم.

وروى عنه جماعاتٌ:

آخرهم أبو المكارم فضل الله بن محمد النُّوقانِي؛ روى عنه بالإجازةِ وبقي إلى سنة ستمائة وأجاز[١٤] لقاضي القضاة أبي الفَرَج عبد الرحمن بن أبي عمر بن قدامة، ولأبي الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد بن البخاري.[١٥]

فروينا نحن تصانيفه عن جماعاتٍ مِن أصحاب ابنِ قدامة، والفخرِ بن البخاري؛ منهم:

الشيخ الإمام المعمر صدر الدين محمد بن محمد بن إبراهيم الميدومي، فوقع لنا هذا الكتابُ[١٦] عاليًا عن الشيخ صدر الدين الميدومي، عن قاضي القضاة ابنِ قدامة والفخرِ بنِ البخاري كتابة له؛ كلاهما عن أبي المكارم النُّوقانِي، عن المصنِّف.

---

(٨) مطبوعٌ - كسابِقَيهِ - باسمِ: ((التهذيب في فقه الإمام الشافعي.

(٩) حُققت وقُدمت رسالة دكتوراه في الجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية عام ١٤٣٠.

وقد طُبِعَتِ الفتاوى طبعتين - على الأقل - بغير هذا التحقيق.

(١٠) وقد طُبِعَتْ هذه الأخيرة باسم: ((فتاوى القاضي حسين المرْوَرُّوْذِي، جمع تلميذه البغوي.

(١١) أي: لِيْمَ.

ينظر: العين للخليل ٩٩/٢، مختار الصحاح للرازي ص ٢٠٤.

(١٢) شيخ البغوي، وقد روى عنه كثيرًا في كتبه.

وقد وقع هنا في مطبوعةِ ترجمة الصدر المناوي للبغوي في ((كشف المناهج والتناقيح ٥٣/١: "المليجي" بالجيم، وهو خطأ، وقد جاء على الصواب - بالحاء - في مخطوطٍ عتيقٍ لكتابِ ((كشف المناهج والتناقيح نسخة المكتبة المحمودية برقم (٢٨٥ (ق ٢/أ.

وهو على الصواب - أيضًا - في المصادر التي استفاد منها المناوي في ترجمته؛ وهي: ((السير ٤٤١/١٩ و((تاريخ الإسلام ٢٥٠/١١ للذهبي، و((طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٧٥/٧.

وإنْ كان قد وقع بالجيم في نسخةٍ خطية أخرى قديمة لكتاب صدر الدين المناوي محفوظة في مكتبة ملليت (فيض الله أفندي في اسطنبول برقم (٢٨٦ (ق ٣/ب.

(١٣) ساقطٌ مِن مطبوعةِ ((كشف المناهج والتناقيح ٥٣/١، وهو مثبَتٌ في النسخة الخطية المحمودية (ق ٢/أ ونسخة ملليت (ق ٣/ب.

وهو مثبَتٌ على الصواب عند الذهبيِّ في ((السير ٤٤١/١٩ و((التاريخ ٢٥٠/١١، والسبكيِّ في ((طبقات الشافعية الكبرى ٧٥/٧.

(١٤) أي: النُّوقاني.

ينظر: طبقات المفسرين للداودي ١٦١/١.

وسيأتي التصريحُ بذلك قريبًا.

(١٥) وإجازةُ النوقاني لهما أثبتها الذهبيُّ في ترجمةِ النوقاني مِن ((سير أعلام النبلاء ٤١٤/٢١.

(١٦) أي: المصابيح.

تُوفي البغوي في شوال سنة ست عشرة وخمس مائة، بمرو الرُّوذ[١٧]، وبها كانت إقامته، ودُفِنَ عند شيخه القاضي الحسين.

قال الذهبي: ولم يحج، وأظنه جاوز الثمانين.[١٨]

ومِن غرائب مسائله[١٩]؛ أنه قال في ((مسائله)) التي خَرَّجها: لو لم يكن مَن يصلي على الميت إلا النساء؛ لم يجب عليهن!

وقال في ((فتاويه)): مَن لا جمعةَ عليه إذا حضرها وأراد أنْ يصلي الظهر خلف الإمام؛ فإنْ كان صبيًّا جاز، أو إنْ كان بالغًا لم يَجُزْ".[٢٠]

المطلب الثاني: التعريف برسالته – باختصار – ومنهج العمل فيها.

ابتدأ الإمامُ البغويُّ – رحمه الله – رسالته هذه بالكلام عن تقسيمه لأحاديث الكتاب إلى (صحاح) و(حسان)؛ مبيّنًا ما يقصده بكُلِّ قِسْم.

وقد استطرد عند ذِكْر (الصحاح) فذَكَرَ شرط الإمامين البخاري ومسلم – رحمهما الله.

وذكر عند قسم (الحسان) أن منها ما يكون صحيحًا – لكنه ليس في رتبةِ ما أخرجه الشيخان، وأنَّ البخاريَّ ومسلمًا لم يَرُوما استيعابَ جميع الحديث الصحيح في كتابيهما، ونَقَّلَ عن الإمام أحمد – رحمه الله – ما يؤيد ذلك.

ثم استطرد فذكر مسألة تقسيم الإمام مسلم في ((صحيحه)) الأحاديث على ثلاثة أقسام؛ وذَكَرَ رأيه في استيعاب ((الصحيح)) لها مِن عدمه.

ثم أشار إلى أنَّ الأصل عنده الاختصار بعدم ذِكرِ الصحابيّ راوي الحديث، وأنه مع ذلك قد يذكره لأغراضٍ ذَكَرها.

ثم بَيَّنَ معنى (الغريب) عنده؛ وأنه قد يجامِعُ الصحةَ.

ثم تكلم عن حُكمِهِ على الحديثِ بـ(الضَّعْف)، ذاكرًا أسبابَ الضَّعفِ إجمالًا.

ثم عَرَّجَ بعد ذلك على نوعِ (المرسَل)؛ مبيّنًا معناه.

وذكر بعده (الموقوف) ثم (المرفوع) كذلك.

---

[١٧] مدينة بخُراسان، ويقال لها: مَرو الصغرى، والنسبةُ إليها: (الْمَرُّوْذِي – بالإدغام، أو: (الْمَرْوَ الرُّوْذِي، أو: (الْمَرْوَرُوْذِي.
ينظر: الأنساب ٢٠٠/١٢، معجم البلدان ١١٢/٥.
وهي تقع اليوم في تركمانستان بالقرب من حدود أفغانستان؛ كما أفادني الشيخ المحقق نَظَر الفاريابي - وهو مِن تلك النواحي - وذَكَرَهُ أيضًا الباحث سامي المغلوث في أطلس أعلام المحَدِّثين ص ٢٩٩.

[١٨] تاريخ الإسلام ٢٥٠/١١ باختصار، ونحوه – بخصوص العُمر - في تذكرة الحفاظ ٣٨/٤.
وذَكَرَ في السير ٤٤١/١٩-٤٤٢ أنه لا يَعلَمُ بأنه قد حَج، ثم قال: "عاش بِضْعًا وسبعين سنة".

[١٩] ينظر: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي ٧٧/٧.

[٢٠] من مصادر ترجمته: التقييد لابن نقطة ص ٢٥١، وفَيات الأعيان لابن خَلِّكان ١٣٦/٢، طبقات الشافعية الكبرى ٧٥/٧، تاريخ الإسلام ٢٥٠/١١، العِبَر في خَبَر مَن غَبَر ٤٠٦/٢، سير أعلام النبلاء ٤٣٩/١٩، تذكرة الحفاظ ٣٧/٤، الوافي بالوفيات للصفدي ٤١/١٣.

وقد وقفتُ – بفضل الله – على ثلاثِ نُسَخ خطية لهذه الرسالة ومطبوعةٍ قديمة[٢١]؛ وهي:

١. نسخة خطية تامة ومتقنة، حصلتُ عليها عن طريق (مركز خزانة نفائس المخطوطات) جزى الله القائمين عليه خيرًا.

وقد اتخذتُ هذه النسخة (أصلًا) للميزتين المذكورتين.

٢. نسخة خطية عتيقة كُتِبَتْ في أولِ نسخةٍ من ((مصابيح السنة)) منسوخة عام ٦٨٢، وهي نسخة مقابَلة وعليها سماعات.

وهي محفوظة في مكتبة فرنسا الوطنية – بقسم المخطوطات العربية – بالرقم (٦٦٠٦).

وقد وقعَتْ في نسخة الرسالة رطوبة تعذر معها قراءة الكلمات تحتها.

وقد وقع لناسخها – رحمه الله – انتقالُ نَظَرٍ في موضِع؛ فأسقَطَ سطرًا منها.

وقد رَمَزْتُ لهذه النسخة بالرمز (ف).

٣. نُسخة عتيقة كُتِبَتْ في آخر نسخةٍ من الجزءِ الثاني من ((المصابيح)) منسوخة عام ٥٩٤ وعليها سماعات.

وهي محفوظة بدار الكتب المصرية برقم (٢٣٠٦) حديث.

وفي الرسالة نَقْصٌ لبعضِ الأنواع آخرها، وكذلك في موضعٍ في أثنائها.

وقد رَمَزْتُ لهذه النسخة بالرمز (م).

٤. مطبوعةٍ جُعِلَتْ في أولِ طبعةٍ قديمةٍ لكتاب ((المصابيح))؛ طُبِعَتْ في مطبعةِ بولاق المصرية عام ١٢٩٤.

ويُقال في هذه الرسالة المطبوعة ما قيل في النسخة الخطية السابقة (م).

ويَحتَمِلُ أنْ يكون طابعوها قد اعتمدوا على فَرْعٍ من فروع النسخة (م)، والله أعلم.[٢٢]

وقد رَمَزْتُ لهذه المطبوعة بالرمز (ط).

وقد كان عملي في الرسالة – بعونِ الله تعالى – على النحو الآتي:

---

(٢١) سأرفقُ صورها كاملةً في آخر هذا المطلب بإذن الله تعالى.

(٢٢) وبعد انتهاء المقابلة بين النُّسَخ الأربعة من رسالة البغوي؛ وقفتُ على مطبوعتين قديمتين لكتاب ((المصابيح - غير مطبوعة بولاق - ذُكِرَتْ فيها هذه الرسالة؛ تَكَرَّمَ بإرسال الرسالة إليَّ منهما صاحبُ الفضيلة الشيخ الكريم فيصل بن يوسف العلي - جزاه الله خيرًا وبارك فيه وله.

والمطبوعتان هما:

١ـ نسخة المطبعة الخيرية (الخشاب بمصر عام ١٣١٨.

٢ـ ونسخة مطبعة محمد علي صُبَيْح بمصر عام ١٣٥٥.

وبمجرَّد وصولها قابلتُها على نسخة المطبوعة الأُولى للكتاب - مطبوعة بولاق – فإذا هي هي.

وعليه سَقَطَ عني عناءُ مقابلتها، فما قيل في مطبوعةِ بولاق يقال فيها، والحمد لله.

١. نَسَخْتُ (الأصل)، ثم قابلتُ النُّسَخ الثلاث عليها وأثبتُّ الفروق في الحاشية، وما وجدت في الأصل مِن كلمةٍ غيرها أَولى منها؛ أثبتُّ مِن النُّسَخ الخطية الأُخرى ما رأيته أَولى واضِعًا له بين هلالين ومنبهًا على ذلك في الحاشية.

٢. جَمَّلْتُ الرسالةَ بذِكْرِ كلامٍ للبغوي نفسه مِن مقدمته لكتاب ((المصابيح)) وبعض تصرفاته فيه – في مواضع – بما يوضح كلامه المذكور في هذه الرسالة ويزيده فائدة.

وكذا بعض كلامه في كتابه الآخَر ((شرح السنة)).

٣. عَلَّقْتُ تعليقاتٍ علميةٍ على ما يحتاج إلى تعليقٍ مِن المسائل التي ذكرها البغويُّ في رسالته هذه لا سيَّما تلك المواضع التي استُشكِلَتْ مِن كلامه مع تصرفه في الكتاب.

٤. خَدَمْتُ الرسالةَ بذِكْرِ فوائد مِن شروح ((المصابيح)) المطبوعة والمخطوطة – التي استطعتُ الحصولَ إليها – وكذا مِن شروح ((مشكاة المصابيح)) وغيرها مِن الكتب التي خَدمَت ((المصابيح)).


نماذج من النُّسَخ المعتمدة في التحقيق



٤

قال الامام محيي السنة ناصر الحديث ركن الاسلام قدوة الامة أبو محمد الحسين بن مسعود
البغوى المعروف بالفراء قدس الله روحه جعلت أحاديث كل باب من هذا الكتاب قسمين
صحاحا وحسانا فالصحاح ما أورده الشيخان محمد البخارى ومسلم فى كتابيهما الصحيحين
وشرطهما رعاية الدرجة العليا فى الصحة وهو أن يكون الحديث يرويه الصحابى المشهور
بالرواية عن النبى صلى الله عليه وسلم وله راويان ثقتان من التابعين ثم يرويه التابعى
المشهور بالرواية عن الصحابة وله راويان من اتباع التابعين ثم يرويه عنه من اتباع التابعين
الحافظ المتقن المشهور وله رواة من الطبقة الرابعة وأردت بالحسان ما لم يخرجاه فى كتابيهما
وخرجها غيرهما من الائمة مثل أبى داود السجستانى وأبى عيسى الترمذى والنسائى ثم منها
ما يكون صحيحا بنقل العدل عن العدل الى الصحابى ولكن لا يكون للصحابى الا راو واحد بنقل
العدل الى العدل والى التابعى ولا يكون للتابعى الا راو واحد ولم يذكر البخارى ومسلم
يكون فيما لم يخرجاه من الاحاديث صحيح فانه روى عن البخارى أنه قال احفظ مائة ألف
حديث صحيح ومائتى ألف غير صحيح وعن ابن حنبل رضى الله عنه أنه قال صح عن النبى صلى
الله عليه وسلم سبعمائة ألف حديث وكسر الا أن طريق ما لم يخرجه الشيخان لا يكون كطريق
ما أخرجاه فى علو الدرجة فكان مسلم يخرج الصحيح على ثلاثة أقسام فى الدرجة فلما فرغ من
القسم الاول ادركته المنية رحمه الله والغريب يكون من حيث ما يعرض للراوى فى رواية
وهو مع ذلك صحيح لكون كل واحد من نقلته ثقة مأمونا وقد يكون بجهالة واحد من النقلة
أصابه والضعيف ما فى اسناده مجروح أو مجهول والله أعلم بالصواب

راموز النسخة البولاقية (ط)



راموز النسخة (م)



راموز النسخة (م)



راموز النسخة (ف)

المبحث الثاني: النَّص المحَقَّق.

قال الشيخُ الإمام الأجل الزاهد العابد محيي السنة ناصر الحديث شيخ الإسلام عماد الدين أبو محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي ـ رضي الله عنه:[٢٣]

جَعلتُ أحاديثَ كُلِّ بابٍ مِن هذا الكتابِ[٢٤] (عَلَى)[٢٥] قسمين: صحاحٍ، وحسانٍ.[٢٦]

---

[٢٣] في نسخة (ف مكان هذا كله: "بسم الله الرحمن الرحيم، قال المصنفُ ـ رحمه الله".
وفي (م و (ط : "قال الإمامُ محيي السنة، ناصر الحديث، ركن الإسلام، قدوة الأمة؛ أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي، المعروف بالفرَّاء ـ قدَّس اللهُ رُوحه"، وفي هامش (م زيادة: "ونَوَّرَ ضريحه"، وليس عليها تصحيح.

[٢٤] وأكثر هذه الأحاديث في الأحكام؛ كما أشار إليه البغويُّ نفسُهُ في مقدمة ((المصابيح ١١٠/١، ونَصَّ عليه التُّورِبِشْتي في ((الميَسَّر في شرح مصابيح السنة ٣٤/١.

[٢٥] الزيادة من (ف ، وهي ليست في (الأصل ولا في (م و (ط .

[٢٦] في (ط : "صحيحًا وحسانًا".
وفي قولِ البغوي هنا: "جَعَلْتُ" وفي قوله الآتي: "وأَرَدتُ بالحِسان"، ونحوه قولُه في مقدمة ((المصابيح ١١٠/١: "وأَعْني بالصحاح"، و:"أَعْني بالحسان"؛ في كُلِّ ذلك إشارةٌ إلى أنه مصطَلَحٌ وضعه هو لنفسه في كتابه؛ "وليس شيئًا وضعه المتقدمون؛ لأنه لو كان شيئًا وضعه المتقدمون لقال: (عَنَوْا وما قال: (أَعْني ـ ونحوه" كما قال مُظْهِر الدِّين الزيداني (ت ٧٢٧ في ((المفاتيح في شرح المصابيح ٢٧/١، "واصطلاحُه هذا مخالِفٌ لاصطلاحِ أهل الصنعة"؛ قاله مِن شُراح ((المصابيح زين العرب (ت ٧٥٨ في شرحه ٢٧/١.
وبكونه اصطلاحًا خاصًّا به في هذا الكتابِ؛ دافَعَ مَن دافَعَ عن البغويِّ ورَدَّ انتقادَ مَن انتقده في هذا التقسيم المخالِف لاصطلاح المحَدِّثين.
ومِن أشهر المنتَقِدين؛ ابن الصلاح في ((علوم الحديث ص ٣٧، والنووي في ((إرشاد طلاب الحقائق ١٤٤/١ و((التقريب والتيسير ص ٣٠.

فالصحاحُ منها:[٢٧] ما أورده الشيخان محمد بن إسماعيل الجُعفي[٢٨] البخاري، ومسلم بن الحَجاج القُشَيري . رحمة الله عليهما[٢٩] . في كتابيهما ((الصحيحين))[٣٠] أو أحدهما.[٣١]

وشرطُهُما: مراعاةُ الدرجةِ العليا في الصحة؛ "وهو[٣٢] أن يكون الحديثُ بروايةِ[٣٣] الصحابي المشهور بالرواية[٣٤] عن رسولِ الله . عليه السلام[٣٥] ولذلك الصحابي راويان ثقتان من التابعين[٣٦]، ثمَّ يرويه[٣٧] عنه[٣٨] التابعي[٣٩]

قال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ في مقدمةِ ((هداية الرواة ٥٨/١ - بعد ذكره للتقسيم البغوي: "وقد نوقِشَ في هذه التسمية، وأُجيبَ عنه بأنه لا مشاحَّةَ في الاصطلاح"، وذَكَرَ نحوه في ((النكت على ابن الصلاح ٤٤٥/١.

وقد سبقه إلى ذلك الدفاع عن البغويِّ التاجُ التبريزي (ت ٧٤٦ في ((الكافي في علوم الحديث ص ١٧٧ والزركشي (ت ٧٩٤ في ((النكت على ابن الصلاح ٣٥٦/٢؛ وبيَّنا أنَّ البغويَّ اصطلَحَ لنفسه اصطلاحًا بَيَّنه في مقدمةِ كتابه، ولم ينسبه للأئمة؛ فلا وجه للتعقب عليه مِن هذه الحيثية.

على أنَّ ابن حجر - كما في ((النكت الوفية للبقاعي ٢٦٧/١ – اعتَذَرَ لابن الصلاحِ أيضًا - في مُقابِلِ مَن انتقَدَهُ - بأنه لم يقصد الاعتراضَ على البغوي؛ بل أراد تبيين أنه اصطلاحٌ خاصٌّ به.

قال الحافظ في ((النكت ٤٤٦/١: "ومما يشهد لصحةِ كونه أرادَ بقوله: (الحسان اصطلاحًا خاصًّا له؛ أنَّه يقول في مواضع مِن قسمِ الحسان: (هذا صحيح تارة، و: (هذا ضعيف تارةً؛ بحسب ما يظهر له من ذلك.

ولو كان أراد بالحسان الاصطلاح العام؛ ما نَوَّعَهُ في كتابه إلى الأنواع الثلاثة.

وحتى لو كان عليه في بعضِ ذلك مناقشةٌ بالنسبة إلى الإطلاقِ؛ فذلك يكون لأمرٍ خارجيّ يرجع إلى الذهولِ ولا يضر فيما نحن فيه، والله أعلم".

ويراجَع: الميَسَّر ٣٣/١، شرح المصابيح لزين العرب ٢٣/١، فتح المغيث للسخاوي ١١٣/١، تدريب الراوي ١٨٠/١، البحر الذي زخر ١١٤٣/٣ كلاهما للسيوطي، فتح الإله في شرح المشكاة لابن حجر الهيتمي ٦٩/١.

[٢٧] وعَنى بها الدرجة العليا من الصحة.

ينظر: المصابيح ١١٠/١، الميَسَّر ٣٣/١، المفاتيح في شرح المصابيح ١٤/١.

وقَدَّر ابنُ الملَك الرومي (ت ٨٥٤ أنَّ عَددها في الكتاب: "ألفان وأربع مائة وأربعة وثلاثون حديثًا"، ذَكَرَ ذلك في شرحه على المصابيح ١٥/١.

[٢٨] "الجعفي" ليس في (ف ولا (م.

[٢٩] في (ف و (م: "رحمهما الله"، وليستا في (ط.

والذي فيها: "ما أورده الشيخان محمد البخاري ومسلم في كتابيهما".

[٣٠] "الصحيحين" ليس في (ف ، وهي مثبتة في (الأصل وفي (ط .

[٣١] "أو أحدهما" ليس في (م ولا (ط .

وهي مع كونها ثابتة في النسختين الخطيتين؛ ثابتة أيضًا في مقدمة البغوي - رحمه الله - لـ((مصابيح السنة ١١٠/١، ويؤيدها واقع التطبيق العملي في كتابه؛ إذ يرد فيه في قِسْمِ (الصحاح ما ينفردُ به أحد الشيخين عن الآخَر - رحمهما الله، ونَصَّ على ذلك بعضُ الشراح؛ كمظهرِ الدين الزيداني في ((المفاتيح في شرح المصابيح ٢٨/١، وابنِ الملك الرومي أيضًا في شرح المصابيح ١١/١.

[٣٢] في (ف : "وهي".

والكلامُ الآتي هو للحاكم في ((المدخل إلى الإكليل ص ٣٣، وذَكَرَ نحوه مختَصرًا في ((معرفة علوم الحديث ص ٢٤٢.

[٣٣] في (م و (ط : "يرويه".

[٣٤] "بالرواية" مطموسٌ في (ف .

[٣٥] في (م: "صلى الله عليه وسلم".

والعبارةُ في (ط : "عن النبي صلى الله عليه وسلم".

[٣٦] وقع في (م: "ولذلك الصحابي راويان ثقتان من أتباع التابعين!".

وفي (ط : "ولذلك الراوي الصحابي ثقتان من التابعين".

فالحاكمُ - وتبعه البغوي - يرى أنَّ شرطهما في كتابيهما - لا في مُطْلَقِ الصحة - أنْ يكون للصحابي راويان ثقتان في الجملة، لا في ذاتِ الحديث المعيَّن.

وكأنه يريد مزيد التثبت مِن صحبته - رضي الله عن الصحابة أجمعين.

وسيأتي قريبًا التعليق على هذه المسألة إن شاء الله.

[٣٧] "ثم يرويه" مطموسٌ في (ف .

[٣٨] "عنه" ليس في (ط .

[٣٩] كان في (الأصل: "أتباع التابعي"، ثم ضُرِبَ بالحُمْرَةِ على كلمة: "أتباع".

وعبارة (م: "من أتباع التابعين".

الحافظ المتقن(٤٠) المشهور بالرواية عن الصحابي(٤١) وله راويان ثقتان(٤٢) من أتباع التابعين(٤٣)، ثمَّ يرويه عنه(٤٤) من أتباع التابعين الحافظ(٤٥) المتقن المشهور وله رواةٌ ثقاتٌ(٤٦) مِن الطبقة الرابعة.(٤٨)"(٤٧)

---

(٤٠) "الحافظ المتقن" ليس في (ف ، ولا (ط ، وليست في مطبوعة ((المدخل إلى الإكليل للحاكم ص ٣٣.

(٤١) في (ط : "الصحابة".

وقولُه: "بالرواية عن الصحابي" ليس في (م.

(٤٢) "ثقتان" ليس في (ط .

(٤٣) "التابعين" طُمست في (ف .

ومسألة اشتراط رواية اثنين عن الراوي - كالتابعي - لرفع جهالة عينه مشهورة معلومة، وسيأتي تعليقٌ على ما يخص كلامه هنا.

لكن الإشكال في اشتراطِ الحاكم - والبغوي تَبَعٌ له - رواية تابعيين ثقتين عن الصحابي لعد الحديث على شرط الشيخين!

قال السيوطي في ((البحر الذي زخر ٦٩٣/٢: "ويؤيد أنَّ هذا مرادُ الحاكم؛ أنَّ تلميذه البيهقي صَرَّحَ به؛ فقال في رسالته إلى الجويني: "رأيتُ الشيخَ حكى عن بعض أصحاب الحديث أنه اشترط في قبول الأخبار رواية عدلين حتى يتصل بالنبي صلى الله عليه وسلم، والذي عندنا في مذهب الإمامين البخاري ومسلم أنهما إنما يشترطان أن يكون للصحابي الذي روى الحديث راويان فأكثر؛ ليخرُجَ بذلك عن حَدِّ الجهالة، وهكذا مَن دونه إن انفرد أحد الراويين عنه بحديث، وانفرد الآخَر بحديث آخَر؛ قبلاه، وإنما يتوقفان في روايةِ صحابي أو تابعي لا يكون له إلا راوٍ واحد...". قال البيهقيُّ في ((رسالته ص ٨٥ مُتَمِّمًا كلامَهُ - وعنه نَقَلَهُ الزركشيُّ في ((النكت ٢٦٤/٢: "كصفوان بن عسال؛ لم يرو عنه من الثقات إلا: زِر بن حُبَيش.

وكعروة بن مُضَرِّس؛ وهو صحابي؛ لم يرو عنه من الثقات إلا: عامر الشعبي.

وكالصُّبَي بن معبد؛ وهو تابعي، لم يرو عنه من الثقات إلا: أبو وائل شقيق بن سلمة...

وعلى هذا وهذا عند كثير من أصحاب الأصولِ؛ حُجَّة؛ إذا كان الراوي عنه ثقة".

والعبارةُ الأخيرة في نَقْلِ الزركشي - في موضِعٍ آخَر مِن ((النكت ٩٦١/٣: "وهذا عند الشافعي وغيرِه مِن الأصوليين حُجَّة؛ إذا كان الراوي عنه ثقةً".

وللبيهقي نحو هذه العبارة في ((السنن الكبير ٨٢/٨.

وراجع: شروط الأئمة الستة لابن طاهر ص ٨٦.

قال السخاويُّ في ((فتح المغيث ٨٥/١ - بعد ذكره لكلامِ الحاكم: "قال شيخُنا [في ((هدى الساري ص ٩]: وهو وإنْ كان منتقَضًا في حَقِّ الصحابة الذين أخرجا لهم، فإنه معتَبَرٌ في حَقِّ مَن بعدَهُم؛ فليس في الكتابِ حديثٌ أَصْلٌ مِن روايةِ مَن ليس له إلا راوٍ واحدٍ قط. انتهى.

وقد وجدتُ في كلامِ الحاكم التصريحَ باستثناء الصحابة مِن ذلك، وإن كان مناقِضًا لكلامِه الأول، ولعله رَجَعَ عنه إلى هذا؛ فقال [في ((المستدرك ٧٤/١-٧٥]: الصحابي المعروفُ؛ إذا لم نجد له راويًا غير تابعيٍّ واحدٍ معروفٍ؛ احتَجَجْنا به، وصَحَّحْنا حديثَهُ؛ إذ هو صحيحٌ على شرطِهما جميعًا.

فإنَّ البخاريَّ قد احتَجَّ بحديثِ قيس بن أبي حازم عن كُلٍّ مِن: مرداسٍ الأسلمي، وعدي بن عميرة؛ وليس لهما راوٍ غيره.

وكذلك احتَجَّ مسلمٌ بحديثِ أبي مالك الأشجعي عن أبيه، وأحاديثِ مَجْزأة بن زاهر الأسلمي عن أبيه. [انتهى].

وحينئذٍ فكلامُ الحاكم قد استقام، وزالَ بما تممتُ به عنه الملام، وإن كان الذي أخرجَ حديثَ عدي إنما هو مسلم لا البخاري، مع كون قيس لم ينفرد عنه، والذي أخرجَ حديثَ زاهر إنما هو البخاري لا مسلم. نعم؛ أخرَجا معًا للمسيب بن حَزن، مع أنه لم يرو عنه سوى ابنه سعيد، ولكن له ذِكْرٌ في السِّيَر...".

وقد سمعتُ شيخَنا المجيز أ.د أحمد معبد عبد الكريم - حفظه الله - يَجْزِمُ برجوعِ الحاكمِ - بل والبيهقي أيضًا - عن رأيه السابق؛ ويقولُ: بأنه رأيٌ مَرْحَلِيٌّ لم يَثْبُت عليه الحاكمُ نفْسُه!

قلتُ: يُنظَر؛ هل تراجَعَ الحاكمُ عن رأيه؛ أو أنَّ رأيه واحدٌ في المسألةِ؛ وهو أنه يرى بأنَّ شرطَهما عدم الإخراج لمن نُسِبَ إلى الصحابة بروايةِ واحدٍ عنه؛ حتى يَقْوى عندهما جانب الصواب؛ بروايةِ عدلٍ آخَر معه؛ إلا إذا كان الصحابيُّ معروفًا؛ فإنهما يكتفيان - مع المعرفةِ - براوٍ واحد يروي عنه؟

والذي جعلني أقولُ هذا (بَحْثًا)؛ أني وجدت الحاكمَ يقول في هذا النقلِ الأخير في ((المستدرك: "الصحابي المعروف"؛ فكأنه يقصد المعروف في السيرة بذكره في الغزوات - مثلًا، أو بذكر وفادته على النبي صلى الله عليه وسلم، أو بنجدته، ونحو ذلك، لا مَن نُسِبَ إلى الصحابة بمجرَّدِ روايةِ عَدلٍ عنه.

ولا يَخفى الخلافُ في عَدِّ جماعةٍ مِن الصحابة رضي الله عنهم ورَحِمَ تابعيهم بإحسان، وفي ثبوتِ الصحبةِ بروايةِ واحدٍ عنه؛ هل تثبُتُ أم لا؟

قال العراقيُّ في ((التقييد والإيضاح ص ١٢٥: "هذا محل نَظَرٍ واختلافٍ بين أهل العلم؛ والحَقُّ أنه إنْ كان معروفًا بذِكْرِهِ في الغزوات، أو فيمن وَفدَ مِن الصحابة، أو نحو ذلك؛ فإنه تثبتُ صحبتُهُ وإنْ لم يَروِ عنه إلا راوٍ واحد".

وقد نَقَلَ كلامَهُ هذا السيوطيُّ في ((التدريب ٣٧٥/١، وسمعتُ شيخنا ومجيزنا أ.د وصِيُّ الله عباس - وفقه الله - في الدرسِ بصَحْنِ المسجد الحرام عام ١٤٢٣ يقولُ مُعَلِّقًا عليه: "والراجحُ ثبوتُ الصحبةِ بروايةِ واحدٍ؛ إذا صَحَّ إسنادُ الروايةِ".

قلت: وهذا لا يعني انحصارَ ثبوت الصحبة بهذا الطريق؛ بل تثبتُ بطُرُقٍ أُخرى معلومة ذَكرها أهلُ العلم وجَمَعها بعضُهم في أبحاثٍ.

وأردتُ بالحسان(٤٩): ما لم يخرِّجاها(٥٠) (في)(٥١) كتابيهما؛ فأخرجها(٥٢) غيرهما من الأئمةِ؛ مثل: أبي(٥٣) عيسى، وأبي داود، وأبي عبد الرحمن النَّسوي، وذَوِيْهِمْ.(٥٤)

قال الشيخُ طارق عوض الله ـ حفظه المولى ـ في تعليقه على ((النكت لابن حجر ٩٧/٢: "ينبغي أن يُحتَرزَ هنا مِن الوصفِ بالصحبةِ؛ حيث يقعُ خطأً مِن قِبَلِ بعضِ الرواة الذي هم دون التابعي؛ فكثيرًا ما يقعُ في الإسناد:)عن رَجُلٍ مِن الصحابة ويكونُ هذا خَطَأً، والصوابُ أنَّ التابعيَّ قال: (عن رَجُلٍ فقط، أو نحو هذه الأخطاء".

وليس مِن السهل الجزم بتغيير الإمام لرأيه؛ لا سيما إذا كان في مسألةٍ منهجية مثل هذه، وقد نَقَلَ ابنُ الأثير في مقدمة ((جامع الأصول ١٠٢/١ كلامَ الحاكم عن هذه المسألة مِن ((المدخل وذَكرَ تعقُّبَ بعضِهم عليه؛ ثم قال: "والظَّنُّ بالحاكم غير هذا؛ فإنه كان عالِمًا بهذا الفن، خبيرًا بغوامضه، عارفًا بأسراره، وما قال هذا القولَ وحَكَمَ على الكتابين بهذا الحُكْمِ إلا بَعد التفتيشِ والاختبار، والتيقُّنِ لما حَكَمَ به عليهما."

والأهمُّ عندي مِن ذلك كله؛ أنْ نعلمَ "بأنَّ الصحابةَ ـ رضي الله عنهم ـ هم بابُ الإسلام؛ فمَن آذى الصحابةَ إنما أرادَ الإسلام؛ كَمَن نَقَرَ البابَ؛ إنما يريدُ دخولَ الدار!" كما قال الإمام النَّسائيُّ ـ رحمه الله.

ينظر: تاريخ دمشق ١٧٥/٧١، تهذيب الكمال ٣٣٩/١.

ولا يُظَنُّ بأهل العلم التساهلُ في هذا الباب؛ "ومَن لم يُحِب الصحابة فليس بثقةٍ ولا كرامة!" كما نَقَلَ ابن حجر في ((التهذيب ٢٣٦/١ و((هدى الساري ٣٨٩ عن أبي العرب الصقلي في ((الضعفاء.

وتلخيصًا لهذه المسألة؛ مسألة كلامِ الحاكم عن شَرْط الشيخين نَفْيَ الروايةِ عن (الوُحْدان؛ أقول:

أ ـ في طبقةِ الصحابة ـ رضي الله عنهم: رَجَعَ الحاكمُ عن قوله باشتراط راويين عن الصحابي، أو لم يرجع لكن على تفصيلٍ عنده ذكرتُهُ وتَقَدَّمَ بيانُه.

ب ـ وفي غير طبقة الصحابة: لم يَرجِع عنه، وهو أمرٌ مشتهرٌ معروفٌ عند غيره، لكن انتُقِدَ عليه بوجود روايات عن بعضِ (الوُحدان مِن غير الصحابة في ((الصحيحين.

قلتُ: ينبغي أنْ يُجمَعَ هؤلاء الرواة ويُنظَر؛ هل رواياتُهم وقعتْ عندهما في الأُصولِ أو في غيرها؟

وقد أشار إلى ذلك الحافظُ ابن حجر في النقلِ الذي تقدَّمَ عنه مِن ((هدى الساري ص ٩.

ويؤخذُ مِن القسم الثالث من أقسام (الصحيح الذي ذكره الحاكمُ في ((المدخل إلى الإكليل ص ٣٨ أنه يرى شرطهما لذلك في كتابَيْهِما لا أنه يرى ذلك شرطًا للصحة مُطلَقًا، والله تعالى أعلم.

(٤٤) "عنه" ليس في (ف .

(٤٥) "الحافظ" ليس في (ف ، وهو مثبَتٌ في ((المدخل إلى الإكليل ص ٣٣.

(٤٦) "ثقات" ليس في (ط ، وهو في باقي النسخ وفي ((المدخل ص ٣٣.

(٤٧) "الرابعة" مطموسٌ في (ف ، وهو في ((المدخل ص ٣٣.

وتتمةُ كلامِ الحاكمِ بعدَ قوله: "مِن الطبقة الرابعة": "ثم يكون شيخُ البخاريِّ أو مسلمٍ حافظًا متقنًا مشهورًا بالعدالةِ في روايته. فهذه الدرجةُ الأُولى مِن الصحيح".

(٤٨) المدخل إلى الإكليل ص ٣٣.

(٤٩) وعَدَدُها "ألفان وخمسون حديثًا"؛ قاله ابنُ الملَك في ((شرح المصابيح ١٥/١.

(٥٠) في (ف و (م : "يخرجاه".

(٥١) وقع في (الأصل: "مِن"، والمثبَتُ مِن (ف ، وَ (م، وَ (ط .

(٥٢) في (ف : "وأخرجه"، وفي (م: "وأخرجَهُما"، وفي (ط : "وخرجها".

(٥٣) "أبي" مطموسٌ في (ف .

(٥٤) هكذا مع الضبط بالشَّكْلِ في (الأصل وَ (م، وفي (ف رُسمت كأنها: "ودونهم"، وليس في (ط أي كلمة هنا.

والعبارةُ بتمامها في (م : "مثل: أبي داود السجستاني، وأبي عيسى الترمذي، وأبي عبد الرحمن النسائي".

وهي كذلك في (ط لكن فيها: "والنسائي" مباشرةً دون: "وأبي عبد الرحمن".

ويتضحُ مرادُ البغويِّ هنا بمراجعة كلامه في مقدمة ((المصابيح ١١٠/١؛ حيثُ قال: "وأَعْني بـ(الحسان: ما أورده أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني، وأبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي، وغيرهما مِن الأئمة في تصانيفهم ـ رحمهم الله"؛ قال مظهر الدين الزيداني (ت ٧٢٧: "كأصحابِ الصحاح السبعة غير البخاري ومسلم". المفاتيح في شرح المصابيح ٢٨/١.

قلتُ: أراد بسابعهم؛ الدارمي ـ رحمه الله – صاحب ((المسند كما بَيَّنَ في أولِ شَرْحِه ١٤/١.

وقد نَصَّ زينُ العرب (ت ٧٥٨ في شرحه للمصابيح ٢٤/١ على أنَّ أحاديث ((المصابيح لا تتجاوز الكتب السبعة، وتبعه في ذلك الأيديني الرومي المعروف بالقدسي (ت بعد ٧٩٥ (ق ١٠/ب وابنُ الملَك ١١/١ في شرحهما للمصابيح.

ثمَّ منها ما يكون صحيحًا[٥٥] بنقل العدل عن العدل[٥٦] إلى الصحابي، (ولكن لا يكونُ للصحابيّ)[٥٧] إلَّا راوٍ واحد.[٥٨]

ولم يُنكِر محمد بن إسماعيل[٥٩] ومسلم بن الحَجاج[٦٠] أنْ يكون فيما لم يُخرجاه صحيحًا مِن الأحاديث[٦١]؛ فإنه رُوي عن محمد بن إسماعيل[٦٢] أنَّه قال: "أحفظُ مائة[٦٣] ألفِ حديثٍ صحيحٍ، ومائتي ألف غير صحيح.[٦٤]

وحُكِيَ[٦٥] عن أحمد بن حنبل[٦٦] أنَّه قال: "صَحَّ عن النَّبِيِّ عليه السلام[٦٧] سبعمائة ألف حديثٍ (وكَسْر).[٦٩]"[٦٨]

إلَّا أنَّ طريقَ ما لم يُخرِّجهُ الشيخان لا يكون كطريقِ ما أخرجاه؛ في عُلُوِّ الدرجة.[٧٠]

---

(٥٥) "صحيحًا" مطموسٌ في (ف .

ويُفهم من كلامه أن منها (غير الصحيح أيضًا؛ كما سيُصَرح به هنا وصرح به في مقدمة ((المصابيح ١١٠/١.

وعبارةُ ((المصابيح ١١٠/١ عن قِسْمِ (الحسان: "وأكثرُها صحاحٌ؛ بنقلِ العدل عن العدل".

ويُلاحَظ أنه استَعمَل (الصحاح هنا بالمعنى المتقرر المصطلح عليه عند المحَدِّثين، وقد أشار لذلك زينُ العربِ ٢٧/١، والآيديني (ق ١٠/ب، وابنُ الملَكِ ١٢/١ في شروحهم على ((المصابيح.

(٥٦) "عن العدل" ليس في (ف ، وهو في (الأصل وفي (م و (ط .

(٥٧) ما بين القوسين ساقطٌ من (ف ، وهو في (الأصل وفي (م و (ط .

(٥٨) في (م هنا زيادة – بعد قوله: "واحد"؛ وهي: "وبنقل العدل عن العدل إلى التابعي، ولا يكون للتابعي إلا راوٍ واحد".

وهي بنحوها في (ط؛ ولفظها: "بنقل العدل إلى العدل، وإلى التابعي ولا يكون للتابعي إلا راوٍ واحد".

وقد تقدم التعليقُ على مسألة الصحابي الذي ليس له إلا راوٍ واحد، رضي الله عن الصحابة أجمعين.

ويُريد البغويُّ – كما ذكر في مقدمة ((المصابيح ١١٠/١ وسيُصَرِّحُ بهِ هنا أيضًا: أنَّ ما لم يُخرجه الشيخان – من هذه (الحسان - ليس كالذي أخرجاه مما هو على شرطهما؛ في عُلُوِّ الدرجة مِن الصحة.

والحاصل أنَّ البغوي يريد بهذهِ الجملة وبالآتية أنْ يُقرر ما ذكره في مقدمةِ ((المصابيح ١١٠/١ مِن أنَّ أكثر الأحكام ثبوتها بطريقِ (الحسان، ولذلك هو محتاجٌ لذِكْرِ قِسْمِ (الحسان في كتابه.

راجع: الميَسَّر ٣٤/١، شرح المصابيح للفُقاعي (ق ٣/أ، المفاتيح في شرح المصابيح ١٤/١، ٢٩، شرح الخَلْخَالي (ق ٣/ب، شرح المصابيح لزين العرب ٣٢/١، شرح عثمان بن الحاج محمد الهروي (ق ١/أ، شرح الآيديني (ق ١١/أ، وشرح ابن الملَك ١٣/١.

(٥٩) في (م زيادة: "البخاري".

(٦٠) في (م زيادة: "رحمهما الله".

والعبارةُ في (ط : "البخاريُّ ومسلمٌ".

(٦١) في (ط : "أن يكون فيما لم يخرجاه مِن الأحاديث صحيح".

وهو بعينه في (م لكن في آخرها: "صحيحًا".

(٦٢) في (ط : "عن البخاري".

(٦٣) وقع في (ف هنا أيضًا: "مائتي"، والمثبَتُ من (الأصل وَ (م وَ (ط، وهو الموافقُ لما في المصادر.

(٦٤) ينظر: الكامل لابن عدي ٢٢٦/١، الإرشاد للخليلي ٩٦٢/٣، تاريخ بغداد ٣٤٦/٢.

وقال مسلم بن الحَجاج - رحمه الله – في ((صحيحه ٣٠٤/١: "ليس كُلُّ شيءٍ عندي صحيحٌ وضعتُهُ هنا؛ إنما وضعتُ ههنا ما أَجمَعوا عليه".

(٦٥) "وحُكِيَ" مطموسٌ في (ف ، وليس في (ط ؛ بل فيها: "وعن ابن حنبل".

(٦٦) في (م: "رحمه الله"، وفي (ط : "رضي الله عنه".

(٦٧) في (م و (ط : "صلى الله عليه وسلم".

(٦٨) الزيادة من النسخة (ف و (م، وهي مثبَتةٌ في (ط أيضًا وفي كثيرٍ من المصادر.

(٦٩) ينظر - مثلًا: المدخل إلى الإكليل ص ٣٥، تاريخ بغداد ٤١/١٢، طبقات الحنابلة لابن أبي يعلى ٢٠١/١.

(٧٠) في مقدمةِ ((المصابيح ١١٠/١: "في عُلُوِّ الدرجةِ مِن صحةِ الإسناد".

وفي نسخةٍ خطيةٍ عتيقةٍ له بدار الكتب المصرية (٢٣٠٧ حديث عندي مصورتها (ق ١٠/أ : "... مِن صحةِ الأسانيد".

تنبيه: وُجِدَتْ أحاديثُ في قسمِ (الصحاح مِن المصابيح ليست في الصحيحين ولا في أحدهما!

فانظر على سبيل المثال الأحاديث ذوات الأرقام: (٢٦٨٧، (٣٢٠٨.

وقد نبَّهَ على هذا صدر الدين الْمُناوي (ت ٨٠٣ في مقدمةِ ((كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح ٤٩/١، ونبه عليه أيضًا الحافظُ ابنُ حجر - رحمه الله - في مقدمةِ ((هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة ٥٨/١؛ ثم وَجَّهَ ذلك بقوله: "... لكن العذر عنه: أنه

وكان مسلم بن الحَجاج[٧١] أراد أنْ يُخرِّجَ الصحيحَ على ثلاثة أقسامٍ في الدرجة[٧٢]؛ فلمَّا فَرَغَ مِن القسم الأَوَّلِ[٧٣] أدركَتْهُ المنيّةُ . رحمه اللَّه.[٧٤]

وما ذُكِرَ[٧٥] فيه اسمُ الصحابيِّ[٧٦]؛ فهو:

يَذْكُرُ أصلَ الحديثِ منهما أو مِن أحدهما؛ ثم يُتبِعُ ذلك باختلافٍ في لفظٍ - ولو بزيادةٍ في نفس ذلك الخبر - يكونُ بعضُ مَن خَرَّجَ ((السُّنن أوردها، فيُشيرُ هو إليها؛ لكمالِ الفائدة".

قلتُ: ومما ينطبقُ عليه اعتذار الحافظ هذا؛ الحديثُ المتقدم برقم (٢٦٨٧، مع أنَّ صدر الدين الْمُناوي قال في ((كشف المناهج والتناقيح ٢٢٨/٣ بأنَّه كان مِن حقّ البغوي أنْ يُؤخِّرَ هذه الرواية إلى قسم (الحسان؛ لأنها ليست في مسلمٍ والبخاري.

وقد نَبَّهَ صدرُ الدين المناوي في مقدمةِ ((كشف المناهج والتناقيح ٤٩/١ وعُبيد الله المباركفوري في مقدمةِ ((مرعاة المفاتيح ٦/١ وكذلك محققو ((المصابيح على وجودِ العَكْسِ - أيضًا - في الكتاب؛ وهو أنْ يذكر الحديث في قسم (الحسان مع أنَّ حقه أنْ يكون في قسم (الصحاح بحسب اصطلاحه! فَذَكَرَ المحققون – وفقهم الله - مِن الأحاديث: (٣٦٥٤، (٣٦٦٣.

قلتُ: أما الأول منهما؛ فلعل عذر البغوي أنه أراد اللفظة التي فيها بيان نوع جِلسة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفجر في مصلاه حتى تطلع الشمس؛ وأنها (التربُّع كما عند أحد أصحاب (الحسان؛ وهو أبو داود (٤٨٥٠، وذلك غير مذكورٍ في رواية مسلم (٦٧٠، فيظهر من الأحاديث التي ساقها البغوي قبل هذا الحديث وبعده أنه أراد تعيين نوع الجِلسة؛ فقد ذكر في أحاديث الباب في هذا القسم: (الإتكاء على الوسادة، و(الاحتباء، و(القرفصاء، ثم (التربع، و(الاضطجاع؛ كُل ذلك في ((المصابيح في: "كتاب الأدب"، "باب الجلوس والنوم والمشي".

وأما الحديث الآخر؛ فلا أدري ما هو عذر البغوي في ذكره هنا في قسم (الحسان، مع أنه بنصه في ((صحيح مسلم (٤٣٠، وسبق للبغوي نفسه أنْ ذَكَرَهُ في موضعٍ سابق (٧٨٠ مُطَوَّلًا في قسم (الصحاح في كتابٍ وبابٍ آخَرَين؟! إلا أنْ يكون حَصَلَ سهوٌ في ذِكره هنا.

هذا وقد تبعه الخطيبُ التبريزي في هذا الصنيع؛ فذكرَ الحديثَ في (الفصل الثاني مِن ((مشكاة المصابيح ١٣٣٦/٣ برقم: (٤٧٢٤ وزاد على صاحب ((المصابيح عزوه إلى ((سنن أبي داود! مع أنه في الموضع السابق ٣٤١/١ ذكره مطوَّلًا في (الفصل الأول عازيًا له إلى ((صحيح مسلم.

وقد تَعَقَّبَ البغويَّ صدرُ الدين الْمُناوي في ذِكره للحديثِ بلفظه المختصر في قسم (الحسان؛ وذَكَرَ بأنَّ حَقَّهُ أنْ يذكره في (الصحاح؛ لأنه في ((صحيح مسلم وعزاه جماعةٌ - سماهم - له؛ ذَكَرَ ذلك صدر الدين الْمُناوي في كتابه ((كشف المناهج والتناقيح ١٨٨/٤.

ويراجع: هداية الرواة ٣٤٤/٤.

[٧١] في (م: "رحمه الله".

[٧٢] حَصَلَ لناسخ (ف - رحمه الله - انتقالُ نَظَرٍ؛ فسقطَ مِن عنده مِن قوله: "وكان مسلم..." إلى هنا.

والعبارةُ في (ط : "فكان مسلمٌ يخرج الصحيح ...".

[٧٣] في (م مكانها: "مِن قِسْمِ الأَوَّلِ".

والقسمُ الأولُ هو - كما قال ابنُ الصلاح - "ما رواه الحفاظ المتقِنون.

والثاني: ما رواه المستورون المتوسطون في الحفظ والإتقان.

والثالث: ما رواه الضعفاء والمتروكون.

فإذا فرغ من القسم الأول أتبعه بذكر القسم الثاني، وأما الثالث فلا يُعَرِّجُ عليه". صيانة صحيح مسلم ص ٢٨.

وهو تلخيصٌ لكلام الإمام مسلم في مقدمةِ ((صحيحه ٤/١.

[٧٤] "رحمه الله" ليس في (ف .

وقد تَبِعَ البغويُّ الحاكمَ والبيهقيَّ في القولِ بأنَّ الإمامَ مسلمًا مات بعد أنْ فرغ مِن جَمْعِ (القسم الأول وقبل أنْ يشرع فيما بعده، وممن قال بذلك أيضًا ابن عساكر، وقال أيضًا بأنه أخرج (القسم الأول فقط القاضي شمس الدين الهَروي.

ورأى آخرون بأنه قد أتمَّ كتابَهُ؛ فأتى على (القسم الثاني - أيضًا؛ في المتابعات والشواهد؛ ومنهم القاضي عياض، وأبو العباس القرطبي، والنووي، والكنكوهي - رحم اللهُ الجميعَ.

يراجع: المدخل إلى الإكليل ص ٣٣-٣٤، إكمال المعلم للقاضي عياض ٨٣/١، ٨٦، ٩٠، صيانة صحيح مسلم ص ٢٨، المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم للقرطبي ٩٢/١، ١٠٢، شرح النووي على مسلم ٢٣/١-٢٤، النفح الشذي في شرح جامع الترمذي لابن سيد الناس ٢٠٨/١، تاريخ الإسلام ٤٣٦/٦، سير أعلام النبلاء ٥٧٤/١٢ كلاهما للذهبي، شرح علل الترمذي لابن رجب ٣٩٧/١، فضل المنعم في شرح صحيح مسلم للقاضي شمس الدين الهروي ١٤٠/١-١٤٥، النكت على ابن الصلاح لابن حجر ٤٣٣/١، مكمل إكمال الإكمال للسنوسي ٣١/١، ٣٣، تدريب الراوي ١٠١/١-١٠٢، الحل المفهم لصحيح مسلم من إفادات الكنكوهي ٦/١.

[٧٥] في (ف : "وما ذكرتُ".

[٧٦] لأنه نَصَّ في مقدمةِ ((المصابيح ١٠٩/١ على أنه قد حَذَفَ الأسانيد؛ حذرًا مِن الإطالة، واعتمادًا على نقلِ الأئمة.

ثم ذَكَرَ ما يُفيد قِلَّةَ ذِكْره للصحابي؛ فقال: "ورُبما سَميتُ في بعضِها الصحابيَّ الذي يرويه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعنًى دَعا إليه". ولم يَذْكُر هناك هذا المعنى، لكنه أفصح عنه هنا فيما سيأتي قريبًا بفضل الله تعالى.

(إما لأنَّ تلك)[٧٧] الرواية مخصوصة.[٧٨]

أو لأنَّ ذلك اشتهر بروايتِهِ.[٧٩]

أو لأنهُ كان صاحب الحادثة.[٨٠]

وما ذَكرتُ[٨١] في آخِره غريب[٨٢]؛ فهو:

وبالنسبة لمسألةِ قلة ذكره لاسم الصحابي؛ فقد أَوْرَدَ عليها مظهر الدين ٢٥/١ وتبعه زين العرب ٢١/١ وعلي السخومي (ت ٧٧٤ (ق ١/أ وموسى الآيديني الرومي (ق ٨/ب في شروحهم على ((المصابيح إشكالًا؛ مِن جهة أنَّ واقعَ الكتاب لا يُساعد على ذلك؛ إذ أنَّ أكثرَ أحاديث كتاب ((المصابيح مذكورٌ فيها اسم الصحابي!

وأجابوا عن هذا الإشكال بأنه: لعلَّ البغوي ذَكَرَ قليلًا مِن أسماء الصحابة – رضي الله عنهم – في متن الكتاب، وكَتَبَ أسماء صحابة آخرين في حواشي الكتاب وهوامشه؛ فخلطها النُّسَّاخُ بالمتنِ؛ فصار الرواةُ المذكورون في المتن كثيرين.

واستدلوا على ذلك باختلافِ نُسَخ الكتاب في عصرهما مِن جهةِ ذِكْرِ الرواةِ مِن عدمه؛ فبعضُها يَذْكُر راوٍ لم تذكُره النُّسَخ الأخرى.

ثم انتبهتُ – بفضل الله – إلى أنهم استفادوا هذا مِن الشارح الأول؛ وهو التُّوْرِبِشْتي – رحمه الله – ٣٣/١.

وزاد الخلخالي (ت ٧٤٥ في شرحه للمصابيح (ق ٣/أ وجهًا في الاعتذارِ للبغوي ونقله عنه الآيديني في شرحه (ق ٨/ب؛ وهو أنْ يقال بأنَّ (رُبَّ كما وردتْ للتقليل قد جاءتْ للتكثير أيضًا؛ كقوله تعالى: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} [الحِجْر: ٢].

ثم إنَّ الخلخاليَّ عادَ فقال بأنَّ في هذا الجوابِ نَظَرًا؛ لأنَّ سياقَ عبارةِ البغوي - وأنه تنكب عن الإطالة - لا يُساعدُ على الحملِ المذكور، ولأنَّ: {رُبَما} في الآيةِ لتحقيقِ النسبة.

(٧٧) ما بين القوسين مطموسٌ في (ف .

(٧٨) هكذا في (ف، وفي الأصل: "مخصوصة به".

والظاهرُ – والله أعلم – أنَّ مرادَ البغوي بهذا ما ذَكَرَهُ شراحُ ((المصابيح – التوربشتي وغيره – عند كلامهم عن بعض المعاني الداعية لذِكْره للصحابي؛ ومنها: أنْ يكون حديثُ أحد الصحابة مُطلَقًا، وحديثُ الآخَر مُقَيَّدًا؛ فيذكر اسم الصحابي ليتميز راوي الحديث المطلَق مِن راوي المقَيَّد.

ينظر: الميَسَّر ٣٣/١، شرح الفُقاعي (ق ٢/ب، المفاتيح ٢٧/١، شرح الخلخالي (ق ٣/أ، شرح زين العرب ٢٢/١، شرح الآيديني (ق ٩/أ، شرح ابن الملَك ١٠/١، فتح الإله ٧٢/١.

ولا يخفى التسامُحُ عند بعضِ أهل العلم في التعبير عن (المطلَق و(المقيد بـ(العام و(الخاص، والله تعالى أعلم.

(٧٩) أي: وإنْ كان مرويًّا من طريق غيره أيضًا؛ فيُبيِّنُ البغويُّ أنه أراد الرواية المشهورة.

ويَدخُلُ في ذلك ما ذكره شُرَّاحُ ((المصابيح مِن كونه يذكر اسم الصحابي صاحب الرواية الصحيحة؛ كي لا يتوهم أنه أراد الرواية الأخرى المطعون في إسنادها؛ بإرسالٍ أو انقطاع أو جهالةٍ ونحو ذلك، والله أعلم.

ينظر: الميَسَّر ٣٣/١، تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة للبيضاوي ١٧/١، شرح الفُقاعي (ق ٢/ب، المفاتيح ٢٦/١، شرح الخلخالي (ق ٣/أ، شرح زين العرب ٢٢/١، شرح الآيديني (ق ٩/أ، شرح ابن الملَك ١٠/١، فتح الإله ٧٢/١، مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح للقاري ٥٦/١.

(٨٠) مِن قوله: "وما ذُكِرَ فيهِ" إلى هُنا؛ كلهُ ساقطٌ من (م و (ط .

هذا، وحديثُ صاحب الحادثة أَولى بالذكرِ مِن حديثِ غيره، ويستفادُ منه أحيانًا – كما ذَكَرَ شراح ((المصابيح هنا – في معرفة التاريخ عند اللجوء إلى القول بالنَّسْخ؛ فيُعرَفُ هل صاحبُ الحادثة متقدم الإسلام أم متأخره؟

تنظر: المراجع السابقة.

وفيها فوائد أُخرى لذِكْرِ الصحابي لم يذكرها البغويُّ هنا – رحمهم الله جميعًا.

(٨١) وقع طمسٌ في (ف على آخر كلمة "الحادثة" مع قولِهِ بعدَها: "وما ذَكَرتُ".

(٨٢) وقد نَصَّ في مقدمةِ ((المصابيح ١١٠/١ على أنه سيُشير إليه؛ فقال: "وما كان فيها مِن ضعيفٍ أو غريبٍ أَشَرتُ إليه".

وقد ذكر الحافظُ العراقي في ((التقييد والإيضاح ص ٥٥ بأنَّ البغويَّ يُبَيِّنُ (الغريب غالبًا، وقد يُبيِّنُ (الضعيف.

ما تفرَّدَ بِهِ واحدٌ مِن الرواة ولم يَرْوِ غَيرُهُ[٨٣]، وهو مع ذلك صحيحٌ؛ (لِكَونِ)[٨٤] كُلِّ واحدٍ مِن نَقَلَتِهِ ثقةً مأمونًا.[٨٥]

وقد يكون: لمخالفةِ[٨٦] واحدٍ مِن الثقاتِ أصحابَهُ.[٨٧]

وما قلتُ في آخِره: ضعيف[٨٨]؛ فهو:

---

(٨٣) هكذا شُكلتْ الكلمتان في (الأصل.
وبدايةُ ذِكْرِ الغريب في (م هكذا: "والغريبُ: قد يكون من حيث تفرد الراوي بروايته".
وفي (ط: "والغريبُ يكون مِن حيث ما يَعرِضُ للراوي في روايته".
وهذا الذي ذَكَرَهُ البغويُّ هنا هو (الفَرْدُ المطلَق.
يراجع: شرح العلل لابن رجب ٦٢٧/٢-٦٣٠، فتح الإله ١٣١/١.
وغالب التفردات على هذا الوجه تكون في الطبقات المتقدمة دون المتأخرة؛ وفي ذلك يقول الذهبيُّ في ((الموقظة ص ٧٧ – بعد ذكره لطبقاتِ الحفاظ الثقات: "فهؤلاء الحفاظُ الثقات؛ إذا انفرد الرجلُ منهم مِن التابعين؛ فحديثُه (صحيح. وإنْ كان مِن الأتباعِ؛ قيل: (صحيحٌ غريب. وإنْ كان مِن أصحابِ الأتباعِ؛ قيل: (غريبٌ فرد.
ويندر تفردهم؛ فتجدُ الإمامَ منهم عنده مئتا ألفِ حديثٍ؛ لا يكادُ ينفرد بحديثينِ ثلاثة!
ومَن كان بعدهم؛ فأين ما يَنفَرِدُ به؟! ما علمتُه، وقد يوجَد!".
(٨٤) في (الأصل: "يكون"، والمثبَتُ من النسختين (ف وَ (م وهو كذلك في (ط.
(٨٥) فإذا قال البغويُّ: (غريب دون إضافةِ شيءٍ يدل على ضَعفِ الحديث؛ فإنه صحيحٌ عنده؛ لأنه سيذكر قريبًا أنه يُبينُ (الضعيف.
وقد وقفتُ على موضِعين في ((المصابيح (١٥٤١، (٣٩٧٣ قال فيها البغوي عن الحديث: "غريبٌ ضعيف"، والحديثان رواهما الإمامُ الترمذيُّ في ((جامعه (٢٩٠٥، (٢٤٤٨ واستغربهما وضَعَّفَهما.
وقد نَصَّ عبدُ الحق المحَدِّث الدِّهلوي في ((لمعات التنقيح ١٦١/١ بأنَّ البغويَّ يتْبَعُ الإمامَ الترمذيَّ غالبًا في أحكامه على الحديثِ بـ(الضَّعف أو (الغرابة، وأشار لذلك وذكره قبلهُ القاري في ((المرقاة ٨٩/١.
ومِن فوائد العلامة عبد الرحمن المعَلِّمي ـ رحمه الله – قوله في ((التنكيل ٢٩٣/١-٢٩٤: "كثرةُ الغرائب إنما تَضُر الراوي في أَحَدِ حالين:
الأولى: أن تكون مع غرابتها منكرةً عن شيوخ ثقاتٍ بأسانيد جيدة.
الثانية: أن يكون مع كثرة غرائبه غير معروفٍ بكثرة الطَّلَب.
ففي الحال الأولى: تكون تَبِعة النكارة على الراوي نفسه؛ لظهور براءة مَن فوقه عنها.
وفي الحال الثانية: يُقال: مِن أين له هذه الغرائب الكثيرة مع قِلَّةِ طَلَبِه؟! فيُتَّهَمُ بسرقةِ الحديثِ؛ كما قال ابنُ نُمَير في أبي هشام الرفاعي: كان أضعَفَنا طَلَبًا، وأكثَرَنا غرائب!".
(٨٦) في (م و (ط : "بمخالفة".
(٨٧) في (ف : "مِن ثقاتِ"، وبعدها كلمة عليها طَمْسٌ يسيرٌ كأنها: "الصحابة".
ولعل هذا القسم الثاني مِن (الغريب عند المصنِّفِ هو الذي ذكره الإمامُ الترمذي في العلل الصغير – في آخِرِ ((الجامع ٢٥٢/٦ – بقوله: "ورُبَّ حديثٍ إنما يُستغربُ لزيادةٍ تكون في الحديث، وإنما تَصِحُّ إذا كانت الزيادةُ ممن يُعتَمَدُ على حفظهِ؛ مثل: ما روى مالك بن أنس، عن نافع، عن ابن عمر قال: (فَرَضَ رسولُ الله صلى الله عليه وسلم زكاةَ الفطر مِن رمضان على كُلِّ حُرٍّ أو عَبْدٍ؛ ذَكَرٍ أو أنثى مِن المسلمين؛ صاعًا مِن تمرٍ، أو صاعًا مِن شعير.
فزاد مالكٌ في هذا الحديث: (مِن المسلمين...".
قلتُ: ويُنظر مثالٌ آخَر في ((جامع الترمذي برقم: (٢٨؛ قال فيه الترمذيُّ: "حسنٌ غريب"؛ وبين أنه لزيادةِ لفظةٍ مِن أحدِ الرواة الثقات في الحديث.
قال الحافظُ ابن رجب في ((شرح العلل ٦٣١/٢: "هذا أيضًا نوعٌ مِن (الغريب؛ وهو أنْ يكون الحديثُ في نفسه مشهورًا لكن يزيدُ بعضُ الرواة في متنه زيادةً تُستَغْرَب.
وقد ذَكَر الترمذيُّ: أنَّ الزيادةَ إنْ كانت مِن حافظٍ يُعتَمَدُ على حفظهِ؛ فإنها تُقبَل، يعني: وإنْ كان الذي زادَ ثقةً لا يُعتَمَدُ على حفظهِ؛ لا تُقبَلُ زيادتُه".
(٨٨) وتقدم أن البغوي نَصَّ في مقدمةِ ((المصابيح ١١٠/١ على أنه سيُشير إلى الضعيف؛ فقال: "وما كان فيها مِن ضعيفٍ أو غريبٍ أشَرتُ إليه، وأعرضتُ عن ذِكْرِ ما كان منكرًا أو موضوعًا".
وقد أَخَذَ مِن هذا مُظهر الدين ٣٠/١ والأيديني (ق ١١/أ وابنُ الملك ١٤/١ في شروحهم للمصابيح أنَّ ما لم يَذكُر فيه أنه (ضعيف أو (غريب أو غير ذلك ـ كمُرسَل؛ أنه متصل الإسناد، وليس فيه ضَعفٌ بوجهٍ مِن الوجوه.
وقد تقدم بأنَّ الحافظَ العراقيَّ ذَكَرَ بأنَّ البغويَّ يُبَيِّنُ (الغريب غالبًا، وقد يُبيّنُ (الضعيف.
قال الحافظ ابن حجر في مقدمةِ ((هداية الرواة ٥٨/١ عند كلامه عن البغوي ـ رحمهما الله: "وقد التزم في خُطبةِ كتابه بأنه مهما أَورَدَ فيه مِن ضعيفٍ أو غريبٍ؛ يُشيرُ إليه، وأنه أَعْرَضَ عما كان منكرًا أو موضوعًا.
قلتُ: وقد وَجَدتُ في أثناء كلامه ما يقتضي مُشاحَحَتَهُ فيما تَكَلَّم عليه مِن ذلك الفصل الثاني مِن الإعراض عن بعضِ ما يكون منكرًا!" أ.هـ

إما لِخَلَلٍ في بعضِ (رواتِهِ)[٨٩]؛ لكونه مجروحًا أو مجهولًا.[٩٠]

وإما لأنه لم يَتَّصِل الإسنادُ؛ وسَقَطَ مِن بين (رواتهِ)[٩١] واحدٌ.[٩٢]

وما قلتُ فيه: مرسَل؛ فهو: الذي رواه التابعيُّ عن رسولِ اللهِ عليه السلام ولم يُسَمَّ[٩٣] اسمُ الصحابي الذي رواهُ عنه.[٩٤]

وقد سبقه إلى ذكر هذه الملحوظة صدرُ الدين المناوي في مقدمةِ ((كشف المناهج والتناقيح ٤٩/١؛ فقال: "...وأَدخَلَ في (الحسان أحاديث ولم يُنبه عليها؛ وهي ضعيفة واهية، وربما ذكر أحاديث في غايةِ السقوط متناهية!".

هذا؛ وقد جَمَعَ الشيخُ سراج الدين أبو حفص عمر بن علي بن عمر القزويني (ت ٧٥٠ - رحمه الله - ثمانية عشر حديثًا مِن ((المصابيح وقال بأنها: موضوعة.

وقد رُفِعَتْ هذه الأحاديثُ إلى الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢ وأجابَ عنها حديثًا حديثًا - مُبَيِّنًا عدمَ ثبوت الوضعِ عندَهُ - في رسالةٍ أُلحقتْ بنشرةِ المكتب الإسلامي لكتابِ ((مشكاة المصابيح ١٧٧٣/٣-١٧٩٢، وبنشرةِ شرح الطِّيْبِي للمشكاةِ ((الكاشف عن حقائق السنن ١٥٣/١٢، ونشرةِ شيخنا ومجيزنا أ.د تقي الدين الندوي - حفظه الله - لكتابِ ((لمعات التنقيح ٥/١٠، ووُضِعَتْ كذلك في أَولِ طبعةِ ((المصابيح ٧٥/١؛ وعنوان الرسالة: ((أجوبةُ الحافظ ابن حجر العسقلاني عن أحاديث المصابيح، ورُفِعَتْ هذه الأحاديث قبلَهُ إلى الحافظ العلائي (ت ٧٦١ - رحمه لله - وأجاب عنها حديثًا حديثًا - أيضًا.

وفيما يخصُّ ذِكْر البغوي للمنكَر مع أنه ذَكَرَ أنه سيُعرِض عنه؛ اعتَذَرَ له زينُ العرب ٣٣/١ والسخومي (ق ٢/ب والآيديني (ق ١١/ب وابنُ الملَك ١٤/١ في شروحهم للمصابيح:

بأنه ذَكَرَ المنكَرَ بقلةٍ جدًّا؛ فكانَ ذِكرُهُ وتركُهُ سِيَّان.

أو: لأنه إنما أَعرَضَ عما هو منكَرٌ باتفاقِ أئمة الحديث، والذي ذكره ليس كذلك؛ فلا يخلو ذكره عن فائدة.

وهذا الوجهُ الثاني ذكرَهُ قبلَهُم الخلخالي في شرحه (ق ٤/أ.

زادَ زينُ العرب وتبعه السخومي والآيدني: أو: يَحتَمِلُ أنه أَلحَقَهُ بعضُ مَن ليس له دُربةٌ بالحديثِ دونَ المؤلِّف!

أو: يَرجِعُ ذلك -كما قال الهيتميُّ في ((فتح الإله ٧٠/١، ١٤٢ - إلى الذُّهولِ والنسيان.

هذا، وللفائدةِ ومِن بابِ السِّي بالسِّي يُذكَر؛ فقد قال البغويُّ في مقدمةِ كتابه الآخَر ((شرح السنة ٢/١: "ولم أُودِع هذا الكتاب مِن الأحاديث إلا ما اعتمده أئمةُ السلف الذين هم أهلُ الصنعةِ الْمُسَلَّمُ لهم الأمر مِن أهل عصرهم وما أودعوه كتبهم، فأما ما أَعرَضوا عنه مِن المقلوب والموضوع والمجهول واتفقوا على تركهِ؛ فقد صُنْتُ الكتابَ عنها".

[٨٩] في (الأصل: "رَاوِيْهِ"، والمثبَتُ من (ف.

والعبارةُ بتمامها في النسخة (ف : "إما للخلل والضعفِ في بعضِ رواته".

[٩٠] في (م ابتُدِئَ نوعُ الضعيف بقوله: "والضعيفُ ما كان في إسناده مجروحٌ أو مجهول، والله أعلمُ بالصواب"، ثم كُلُّ ما سيأتي ساقطٌ إلى آخِرِ كلامِ البغوي - رحمه الله!

وهو كذلك في (ط لكن فيها: "ما في إسناده مجروح" دون: "كان".

[٩١] في (الأصل: "رَاوِيْه"، والمثبَتُ من (ف .

[٩٢] وأسبابُ الضَّعفِ كثيرة معلومة؛ وممن ذكرها مِن شُراحِ ((المصابيح و((المشكاة؛ التُّوْربِشْتي في ((الميَسَّر ٣٥/١، والفُقاعي (ق ٣/أ، والسخومي (ق ٢/ب، والهيتمي في ((فتح الإله ١٣٣/١.

وقد بَحَثَ شراحُ ((المصابيح هنا مسألةً: سبب ذِكر البغوي للحديث الضعيف ضِمن قِسمِ (الحسان عنده؟!

وأجابوا عن ذلك:

بأنه ذَكَرَهُ للاختلافِ بين الأئمةِ في أسبابِ الجرح؛ فليس كُلُّ ما يكون ضعيفًا عند أَحَدٍ يكون ضعيفًا عند غيره، فلذلك أَثْبَتَهُ الشيخُ تعميمًا للنفع، وأشار لضَعفه تنبيهًا على ما هو عليه الأَمْرُ عندَهُ هو.

ثم إنه قد يَذكُر الضعيفَ لبيان ضَعفه؛ خلافًا لما اشتهر عند بعضِ مَن لم يكن عنده عِلْمٌ بالتصحيح والتضعيف؛ فصار يُشهِرُ في الناس كُلَّ ما هَبَّ ودَبَّ.

ثم قد يكون لهذا الضعيفِ ما يؤيده؛ مِن قياسٍ جَلِيٍّ أو خَفِيٍّ؛ فيُعمَلُ بمدلوله.

ينظر شروح: التُّوْربِشْتي ٣٥/١، البيضاوي ١٧/١-١٨، المظْهِر ٣٠/١، الخَلْخَالي (ق ٣/ب، زين العرب ٣٣/١، الآيديني (ق ١١/أ ابن الملَك ١٤/١.

[٩٣] ضبطها ناسخُ (ف : "ولم يُسَمِّ"، والضبطُ المثبَت من (الأصل.

[٩٤] "وإنما ذُكِرَ – المرسَلُ - في قسمِ المردودِ؛ للجهل بحالِ المحذوف؛ لأنه يَحْتَمِلُ أنْ يكون صحابيًّا، ويَحْتَمِلُ أنْ يكون تابعيًّا.

وما قلتُ فيه: موقوفٌ؛ فهو: الذي رواه الصحابيُّ ولم يُسْنِدِ إلى رسولِ اللهِ عليه السلام.[٩٥]

وما قلتُ فيه: مرفوع؛ فهو: الذي أَسْنَدَهُ إلى رسولِ اللهِ عليه السلام.[٩٦]

والحمدُ للهِ ربِّ العالمين.

الخاتمة

وإلى هنا ينتهى العمل في تحقيق هذه الرسالة النافعة للعلامة البغوي – رحمه الله تعالى.

ومن أهم النتائج التي توصلتُ إليها:

١. وضوح المنهج عند البغوي حال تأليفه لكتاب ((المصابيح)).

٢. أهمية الحرص على معرفة منهج العالم في كتابٍ ما مِن خلال كلامه هو في مصنَّفه نفسه أو غيره من مصنفاته.

٣. قد يحصل اختلافٌ بين كلام العالم النظري وبين التطبيق الموجود في كتابه؛ ويكون لذلك أسبابٌ تُتَلَمَّسُ.

٤. أنَّ للبغوي بعض الآراء المدوَّنة في بعضِ أنواع علوم الحديث.

وعلى الثاني يَحْتَمِلُ أنْ يكون ضعيفًا ويَحْتَمِلُ أنْ يكون ثقةً، وعلى الثاني يَحْتَمِلُ أنْ يكون حَمَلَ عن صحابيٍّ ويَحْتَمِلُ أنْ يكون حَمَلَ عن تابعيٍّ آخَر، وعلى الثاني فيعودُ الاحتمالُ السابق، ويتعدد؛ أما بالتجويز العقلي فإلى ما لا نهايةَ له، وأما بالاستقراءِ فإلى ستةٍ أو سَبعة، وهو أكثرُ ما وُجِدَ مِن روايةِ بعضِ التابعين عن بَعض"، كما قال الحافظُ ابن حجر في ((نزهة النظر ص ١٤٣-١٤٤.

والبغويُّ قال هنا في (المرسَل: "...لم يُسَمَّ اسمُ الصحابي الذي رواه عنه".

وصاحبُ ((البيقونية – رحمه الله – قال ص ٣٢:

وَمُرْسَلٌ مِنْهُ الصِّحَابِيُّ سَقَطْ ... وَقُلْ غَرِيبٌ مَا رَوَى رَاوٍ فَقَطْ.

وقد انتقدَهُ جماعةٌ؛ قالوا: لأننا لو تأكدنا بأنَّ الساقطَ مِن الإسنادِ هو الصحابي؛ لم نُضَعِّفه؛ لأنَّ الصحابةَ كُلَّهُم عدولٌ - رضي الله عنهم.

وهذا الذي ذكره صاحبَ ((البيقونية - وعنه شُهِرَ وبهِ انتُقِد – موجودٌ في كلامِ بعضِ أهل العلم - رحمهم الله - الذين سبقوهُ وصَنَّفُوا في (علوم الحديث؛ كقولِ ابن دقيقِ العيد في ((الاقتراح ص ١٦: "المرسَل؛ والمشهورُ فيهِ أنه: ما سقط مِن منتهاه ذِكْرُ الصحابي"، وقال الذهبيُّ في ((الموقظة ص ٣٨: "المرسَلُ: عَلَمٌ على ما سقط ذِكْرُ الصحابي مِن إسناده؛ فيقولُ التابعيُّ: قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم".

ويراجَع: شرح تنقيح الفصول للقرافي ص ٣٨٠، شرح التبصرة والتذكرة للعراقي ١١٤/٢، فتح المغيث للسيوطي ١٦٩/١، اليواقيت والدرر للمُناوي ٢٢/٢، قواعد التحديث للقاسمي ص ١٣٣.

ويُجابُ عن هذا الإيراد الذي انتُقِدَ به صاحب ((البيقونية مِن وجهين:

الأول: إذا كان قولُ صاحب ((البيقونية منتَقَدًا وليس له وجهٌ صحيحٌ يمكِنُ حملُهُ عليه؛ فأين قدامى الشراح عن انتقاده؟! بل أين انتقادُ العلماءِ على ابن دقيقِ العيد والذهبي – مثلًا – رحمهم الله؟!

فعدمُ وجودِ ذلك – بحسبِ ما وقفتُ عليه - يجعلنا نحاولُ توجيهَ كلامِه ومَن قال بقوله مِن أهل العلم؛ كأنْ نقولَ هنا:

الثاني: أنَّ صاحبَ ((البيقونية لم يَقصِد: "المرسَل: منهُ الصحابيُّ سَقَطْ (فقطْ!"، فعبارتُهُ لا تدل على حصر الساقط في الصحابي؛ فيَحتَمِلُ أنه الصحابيُّ وغيرُه أيضًا - كما تقدمَ في كلامِ الحافظ ابن حجر.

فصاحبُ ((البيقونية ذَكَرَ الساقطَ المتيَقَّن، وأبقى احتمالَ سقوطِ غيره معه؛ فيُشبه أنْ يكون قد ذَكَرَ لك أظهر صفاتِ (المرسَل التي يمكنُ عن طريقها معرفته بسهولة، والله تعالى أعلم.

ينظَر: النكت الغُرر على نزهة النظر للشيخ الغُرْسي ص ٢١٦، شرح المنظومة البيقونية للشيخ سليمان بن خالد الحربي ص ١٢٢، شرح المنظومة البيقونية للأستاذ الدكتور محمد بن عمر بازمول ص ١٠٢، شرح نزهة النظر للأستاذ الدكتور إبراهيم اللاحم ص ٢٨٦، الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية للشيخ أبي الحسن السليماني ص ٢١١.

(٩٥) في (ف : "إلى النبيِّ عليه السلام"، ووقع طمسٌ على كلمة: "السلام".

(٩٦) في (ف : "إلى النبيِّ عليه السلام".

ومن التوصيات التي أَراها مهمة:

١. أوصي بالاهتمام بما يُكتبُ في غواشي وظهور النُّسَخِ الخطيةِ ومِن خوارجِ النص فيها؛ وتوظيف كُل ذلك في خدمةِ الكتاب أو الكاتب.

٢. وأوصي بكتابة رسائل وأبحاثٍ متعلقة بعلوم الحديث عند العلماء اللذين لهم اشتغالٌ به لكن لم تصلنا مصنفات لهم في (علوم الحديث) تحديدًا.

٣. كما أوصي بالاستفادة من رسالة البغوي هذه وكتابة رسالة علمية تطبيقية موسَّعَة عن منهج البغوي في كتابه ((المصابيح))؛ يُبَيِّنُ فيها بالأرقام والإحصائيات مدى انطباق التطبيق العملي عنده على ما قرره نظريًّا، مع محاولة تَلَمُّس سبب الخلاف في كُلِّ مسألةٍ ذَكَرها – إنْ وُجِد.

وصلِّ اللهم على سيدنا ونبينا محمد وعلى آله وأصحابه الطيبين الطاهرين وسلم تسليماً كثيراً.

فهرس المصادر والمراجع

أولًا: المخطوطات:

شرح مصابيح السنة، لإسماعيل بن محمد الفُقاعي (ت ٧١٥)، مخطوط، بمكتبة جامعة أنقرة برقم (٤٩٠٣١)، تركيا، أنقرة، وقد نُسِخَت عام ٩٠١، وقد حصلتُ عليه من الدكتور عبد الرحمن الصديقي – جزاه الله خيرًا.

الفرائد والفوائد شرح مصابيح السنة، لعثمان بن الحاج محمد الهروي (ت ٨٠٠)، مخطوط، بمكتبة كوبرلي برقم (٢٨٠)، تركيا، اسطنبول. وقد حصلتُ على مصورته من أخي الشيخ أحمد بن عباس المساح – جزاه الله خيرًا.

فوائد القلوب في شرح المصابيح، لموسى بن عثمان الآيديني الرومي المعروف بالقدسي (ت بعد ٧٩٥)، مخطوط، بمكتبة الفاتح (ضمن المكتبة السليمانية) برقم (٩٧٠)، تركيا، اسطنبول. وقد حصلتُ على مصورته من الأخ الشيخ أحمد بن عباس المساح – جزاه الله خيرًا.

كشف المناهج والتناقيح في تخريج أحاديث المصابيح، لصدر الدين محمد بن إبراهيم الْمُناوي (ت ٨٠٣)، مخطوط، بالمكتبة المحمودية بالمدينة النبوية برقم (٢٨٥)، وله صورة بالجامعة الإسلامية برقم (٥٩٥). ونسخة خطية أخرى محفوظة بمكتبة ملليت (فيض الله) برقم (٢٨٦)، تركيا، اسطنبول.

مصابيح السنة، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي (ت ٥١٦)، مخطوط، بدار الكتب المصرية برقم (٢٣٠٧ حديث).

المفاتيح شرح المصابيح، لمحمد بن مظفر الخَلْخَالي (ت ٧٤٥)، مخطوط، بالمكتبة الوطنية برقم (٦٤٠٤)، فرنسا، باريس.

منهل الينابيع في شرح المصابيح، لعلي بن صلاح الدين السخومي – وفي بعض المصادر: السحومي – (ت ٧٧٤)، مخطوط، بمكتبة الفاتح (ضمن المكتبة السليمانية) برقم ٩٦٥، تركيا، اسطنبول.

ثانيًا: المطبوعات:

إرشاد طلاب الحقائق إلى معرفة سنن خير الخلائق صلى الله عليه وسلم، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦)، تحقيق: عبد الباري فتح الله السلفي، مكتبة الإيمان، المدينة المنورة، ط١، ١٤٠٨.

الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، خليل بن عبد الله بن الخليل القزويني (ت ٤٤٦)، تحقيق: د. محمد سعيد عمر إدريس، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٠٩.

الاقتراح في بيان الاصطلاح، لتقي الدين أبي الفتح محمد بن علي بن وهب القُشَيري، المعروف بابن دقيق العيد (ت ٧٠٢)، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ١٤٠٦.

أطلس أعلام المحَدِّثين، لسامي بن عبد الله المغلوث، مكتبة العبيكان، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٤٠.

إكمالُ المُعْلِمِ بفوائد مُسْلِم، للقاضي عياض بن موسى اليحصبي (ت ٥٤٤)، تحقيق: د. يحْيَى إِسْمَاعِيل، دار الوفاء، مصر، ط١، ١٤١٩.

إنباء الغُمْر بأبناء العُمْر، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: د حسن حبشي، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، مصر، ١٣٨٩.

الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، أبي سعد (ت ٥٦٢)، تحقيق: عبد الرحمن بن يحيى المعلمي، وغيره، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، حيدر آباد، ط١، ١٣٨٢.

البحر الذي زخر في شرح ألفية الأثر، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: د. أنيس بن أحمد بن طاهر الأندونوسي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة.

تاريخ الإسلام ووَفَيات المشاهير والأعلام، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: أ.د بشار عوَّاد، دار الغرب الإسلامي، ط١، ٢٠٠٣م.

تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣)، تحقيق: د. بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢٢.

تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (ت ٥٧١)، تحقيق: عَمْرو بن غرامة العَمْرَوِي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ١٤١٥.

تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة، للقاضي ناصر الدين عبد الله بن عمر البيضاوي (ت ٦٨٥)، تحقيق لجنة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٣٣.

تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (ت ٩١١)، تحقيق: الشيخ نظر محمد الفاريابي، دار طيبة، السعودية، الرياض، ١٤٢٧.

تذكرة الحفاظ، لمحمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٩.

التعليق الصبيح على مشكاة المصابيح، لمحمد إدريس الكاندهلوي (ت ١٣٩٤)، اعتنى به: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢٥.

التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث، لمحيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي الدمشقي (ت ٦٧٦)، تحقيق: محمد عثمان الخشت، دار الكتاب العربي، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٥.

التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد، لمحمد بن عبد الغني بن أبي بكر معين الدين، ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت ٦٢٩)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٨.

التقييد والإيضاح شرح مقدمة ابن الصلاح، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦)، تحقيق: عبد الرحمن محمد عثمان، محمد عبد المحسن الكتبي صاحب المكتبة السلفية بالمدينة المنورة، ط١، ١٣٨٩.

التنكيل بما في تأنيب الكوثري من الأباطيل، لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي، علق عليه: الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط٢، ١٤٠٦.

تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢)، مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، ط١، ١٣٢٦.

تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن، أبي الحجاج، جمال الدين الْمِزِّي (ت ٧٤٢)، تحقيق: أ.د بشار عواد، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٠.

التهذيب في فقه الإمام الشافعي، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦)، تحقيق: عادل عبد الموجود، علي معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٨.

جامع الأصول في أحاديث الرسول، لمجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد بن محمد الشيباني الجزري ابن الأثير (ت ٦٠٦)، تحقيق: الشيخ عبد القادر الأرنؤوط وغيره، دار ابن كثير، سوريا، دمشق، ط٢ الخاصة، ١٤٣٣.

الجامع الكبير = سنن الترمذي، لمحمد بن عيسى بن سَوْرة الترمذي، أبي عيسى (ت ٢٧٩)، تحقيق: أ.د بشار عواد، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط١، ١٩٩٦م.

الجواهر السليمانية شرح المنظومة البيقونية، للشيخ أبي الحسن مصطفى بن إسماعيل السليماني المأربي، دار الكيان، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٢٦.

الحل المفهم لصحيح مسلم، للشيخ رشيد أحمد الكنكوهي (ت ١٣٢٣)، مكتبة الشيخ، بهادر آباد، كراتشي.

ذيل التقييد في رواة السنن والأسانيد، لمحمد بن أحمد تقي الدين، المكي الحسني الفاسي (ت ٨٣٢)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٠.

رسالة الإمام أبي بكر البيهقي إلى الإمام أبي محمد الجويني، لأحمد بن الحسين الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: أبي عبيد الله فراس بن خليل مشعل، دار البشائر الإسلامية، لبنان، بيروت، ط١، 1428.

السنن الكبير، لأحمد بن الحسين الخراساني، أبي بكر البيهقي (ت ٤٥٨)، تحقيق: د. عبد الله بن عبد المحسن التركي، بالتعاون مع مركز هجر للبحوث والدراسات العربية والإسلامية، ط١، ١٤٣٢.

سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، لبنان، بيروت، ط٣، ١٤٠٥.

شرح التبصرة والتذكرة، لأبي الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين العراقي (ت ٨٠٦)، تحقيق: عبد اللطيف الهميم، د. ماهر ياسين الفحل، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢٣.

شرح المصابيح، لزين العرب علي بن عبيد الله المصري (ت ٧٥٨)، تحقيق لجنة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٣٣.

شرح المنظومة البيقونية، للأستاذ الدكتور محمد بن عمر بازمول، دار الميراث النبوي، الجزائر، ط١، ١٤٣٧.

شرح المنظومة البيقونية، للشيخ سليمان بن خالد الحربي، دار التدمرية، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٣٥.

شرح تنقيح الفصول، لأبي العباس شهاب الدين أحمد بن إدريس المالكي الشهير بالقرافي (ت ٦٨٤)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، شركة الطباعة الفنية المتحدة، القاهرة، مصر، ط١، ١٣٩٣.

شرح علل الترمذي، لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (ت ٧٩٥)، تحقيق: د. همام عبد الرحيم سعيد، مكتبة المنار، الأردن، الزرقاء، ط١، ١٤٠٧.

شرح مصابيح السنة، لابن الملَك محمد بن عبد اللطيف الرومي الحنفي (ت ٨٥٤)، تحقيق لجنة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٣٣.

شروط الأئمة الستة، للحافظ أبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي (ت ٥٠٧)، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر الإسلامية، لبنان، بيروت، ط٣، ١٤٣٥.
صيانة صحيح مسلم من الإخلال والغلط وحمايته من الإسقاط والسقط، لتقي الدين أبي عمرو عثمان بن الصلاح (ت ٦٤٣)، تحقيق: د. أحمد حاج محمد عثمان، دار الغرب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢٨.
الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢)، منشورات دار مكتبة الحياة، لبنان، بيروت.
طبقات الحنابلة، لأبي الحسين ابن أبي يعلى، (ت ٥٢٦)، تحقيق: محمد حامد الفقي، دار المعرفة، لبنان، بيروت.
طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت ٧٧١)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣.
طبقات الشافعية، لأبي بكر بن أحمد الأسدي الشهبي الدمشقي، تقي الدين ابن قاضي شُهْبة (ت ٨٥١)، تحقيق: د. الحافظ عبد العليم خان، عالم الكتب، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧.
طبقات المفسرين للداوودي، لمحمد بن علي بن أحمد، شمس الدين الداوودي المالكي (ت ٩٤٥)، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
العِبَر في خَبَر مَن غَبَر – أو: مَن عَبَر، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: أبي هاجر محمد السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت.
فتاوى البغوي، للحسين بن مسعود البغوي (ت ٥١٦)، تحقيق الباحث: يوسف بن سليمان القرزعي، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية الشريعة بالجامعة الإسلامية بالمدينة النبوية نوقشت عام ١٤٣٠.
فتاوى القاضي حسين بن محمد المرْوَرُّوْذِي (ت ٤٦٢) جَمْع تلميذه الإمام الكبير محيي السنة الحسين بن مسعود البغوي، تحقيق: أمل خطاب، و د. جمال أبو حسان، دار الفتح، الأردن، عَمَّان، ط١، ١٤٣١.
فتح الإله في شرح المشكاة، لأحمد بن محمد بن حجر الهيتمي (ت ٩٧٤)، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٣٦.
فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢)، تحقيق: علي حسين علي، مكتبة السنة، مصر، ط١، ١٤٢٤.
فضل المنعم في شرح صحيح مسلم، للقاضي شمس الدين الهروي أبي عبد الله محمد بن عطاء (ت ٨٢٩)، تحقيق: نور الدين طالب، وغيره، دار النوادر، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٣٣.

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث، لمحمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢)، تحقيق: الشيخ محمد بهجة البيطار، مكتبة عيسى البابي الحلبي وشركاه، مصر، القاهرة، ط٢، ١٣٨٠.

الكاشف عن حقائق السنن، لشرف الدين حسين بن عبد الله الطِّيْبي (ت ٧٤٣)، حققه: المفتي عبد الغفار، وآخرون، إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، باكستان، كراتشي، ط٢، ١٤١٧.

الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت ٣٦٥)، تحقيق: عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١،.1418

كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي البصري (ت ١٧٠)، تحقيق: د مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال.

كَشْف المناهج والتَّنَاقيحِ في تخريج أحاديث المصابيح، لمحمد بن إبراهيم بن إسحاق الْمُناوي الشافعي، صدر الدين، أبي المعالي (ت ٨٠٣)، تحقيق: د. محمد إسحاق إبراهيم، الدار العربية للموسوعات، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢٥.

لمعات التنقيح في شرح مشكاة المصابيح، لعبد الحق بن سيف الدين المحَدِّث الدِّهلوي (ت ١٠٥٢)، تحقيق: أ.د تقي الدين الندوي، دار النوادر، سوريا، دمشق، ط١، ١٤٣٥.

مختار الصحاح، لزين الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، الدار النموذجية، بيروت، صيدا، ط٥، ١٤٢٠.

المدخل إلى كتاب الإكليل، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري المعروف بابن البَيِّع (ت ٤٠٥)، تحقيق: د. فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الدعوة ، مصر، الاسكندرية.

مرعاة المفاتيح، لأبي الحسن عُبيد الله المباركفوري (ت ١٤١٤)، المكتبة السلفية، باكستان، لاهور.

مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، لعلي بن سلطان محمد، أبي الحسن الملا الهروي القاري (ت ١٠١٤)، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٢٢.

المستدرك على الصحيحين، لأبي عبد الله الحاكم محمد بن عبد الله الضبي النيسابوري المعروف بابن البَيِّع (ت ٤٠٥)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١١.

المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، لمسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت ٢٦١)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت.

مشكاة المصابيح، لمحمد بن عبد الله الخطيب أبي عبد الله، ولي الدين التبريزي (ت ٧٤١)، تحقيق: الشيخ العلامة محمد ناصر الدين الألباني، المكتب الإسلامي، لبنان، بيروت، ط٣، ١٤٠٥.

مصابيح السنة، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود الفراء البغوي الشافعي (ت ٥١٦)، تحقيق: الدكتور يوسف المرعشلي، وآخرون، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٧.

معجم البلدان، لشهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت ٦٢٦)، دار صادر، لبنان، بيروت، ط٢، ١٩٩٥م.

معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبي عمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (ت ٦٤٣)، تحقيق: د. نور الدين عتر، دار الفكر، سوريا، دار الفكر المعاصر، بيروت، 1406.

معرفة علوم الحديث وكمية أجناسه، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥)، شرح وتحقيق: أحمد بن فارس السلوم، دار ابن حزم، ط١، ١٤٢٤.

المفاتيح في شرح المصابيح، لمظهر الدين الحسين بن محمود الزيداني (ت ٧٢٧)، تحقيق لجنة من المحققين بإشراف نور الدين طالب، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت، ط١، ١٤٣٣.

مفتاح السعادة ومصباح السيادة، لأحمد بن مصطفى الشهير بـ: طاش كبري زاده (ت ٩٦٨)، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤٠٥.

المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر القرطبي (ت ٦٥٦)، تحقيق: محيي الدين مستو، وآخرون، دار ابن كثير، دمشق، بيروت، ط١، ١٤٢٠.

مكمل إكمال الإكمال، لمحمد بن محمد السنوسي (ت ٨٩٥)، تصحيح وضبط: محمد سالم هاشم، دار الكتب العلمية، لبنان، بيروت، ط١، ١٤١٥.

المنظومة البيقونية، لعمر أو طه بن فتوح البيقوني، تحقيق: أبي أسامة الأثري، ط١، ١٤٢٩.

المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت ٦٧٦)، دار إحياء التراث العربي، لبنان، بيروت، ط٢، ١٣٩٢.

الموقظة في علم مصطلح الحديث، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت ٧٤٨)، تحقيق: الشيخ عبد الفتاح أبو غُدَّة، مكتبة المطبوعات الإسلامية بحلب، ط٢، ١٤١٢.

الميسر في شرح مصابيح السنة، لفضل الله بن حسن بن حسين شهاب الدين التُّورِبِشْتِي (ت ٦٦١)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٢.

نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر، لأحمد بن علي بن حجر العسقلاني (٨٥٢)، تحقيق: د. عبد المحسن بن محمد القاسم، ط١، ١٤٤٢.

النفح الشذي في شرح جامع الترمذي، لمحمد بن محمد ابن سيد الناس، اليعمري، أبي الفتح، (ت ٧٣٤)، تحقيق: أ.د أحمد معبد عبد الكريم، دار العاصمة، السعودية ، الرياض، ط١، ١٤٠٩.

النقد الصحيح لما اعترض من أحاديث المصابيح، لصلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١)، تحقيق: د. عبد الرحيم محمد القشقري، ط١، ١٤٠٥.

النكت الغُرر على نزهة النظر، للشيخ محمد صالح الغُرْسي، دار القادري، سورية، دمشق، ط١، ١٤٢٩.

النكت الوفية بما في شرح الألفية، لبرهان الدين إبراهيم بن عمر البقاعي تحقيق: د. ماهر ياسين الفحل، مكتبة الرشد، ط١، ١٤٢٨.

النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حَجَر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تحقيق: أ.د ربيع بن هادي المدخلي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة،ط١، 1404 . وطبعة أخرى مع علوم الحديث ونكت العراقي، بتحقيق الشيخ طارق عوض الله، دار ابن القيم، الرياض، دار ابن عفان، القاهرة، ط١، ١٤٢٩.

النكت على مقدمة ابن الصلاح، لبدر الدين أبي عبد الله محمد بن جمال الدين بن بهادر الزركشي) ت ٧٩٤)، تحقيق د. زين العابدين بن محمد بلا فريج، أضواء السلف، السعودية، الرياض، ١٤٢٩.

هداية الرواة إلى تخريج أحاديث المصابيح والمشكاة، للحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، تخريج: الشيخ محمد ناصر الدين الألباني، تحقيق: علي بن حسن عبد الحميد الحلبي، دار ابن القيم، السعودية، الدمام، دار ابن عفان، مصر، القاهرة، ط١، ١٤٢٢.

هدى الساري، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت ٨٥٢)، دار المعرفة، لبنان، بيروت، ١٣٧٩.

الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (ت ٧٦٤)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، لبنان، بيروت، ١٤٢٠.

وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، لأبي العباس شمس الدين أحمد بن محمد ابن خَلِّكان (ت ٦٨١)، تحقيق: د. إحسان عباس، دار صادر، لبنان، بيروت، ١٩٠٠.

اليواقيت والدرر في شرح نخبة ابن حجر، لزين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف المناوي القاهري (ت ١٠٣١)، تحقيق: د. المرتضي الزين أحمد، مكتبة الرشد، السعودية، الرياض، ط١، ١٤٢٠.

Studying Al Baghawi's note on "Masabeih Al Sunna" conventions

Dr. Mohammed Ahmed Hariri an
Assistant Professor in Department of Sharia and Islamic Studies at
King Abdul Aziz University in Jeddah

.

Summary**.** the book entitled " Masabeih Al Sunna " by the late Scholar Abu Muhammed Al Baghawi is considered one of the most collective, summarized Hadith for the Prophet Mohammed Sayings.
This book was focused on and explained by Muslims scholars for a long period of time.
In this book, Albaghawi introduced conventions that were unclear for some scholars.
In his notes related to this research, Al Baghawi talks about his method and conventions in a way which excludes the needs for further explanation relating his book.
As this note was not included in his book "Al Masabeih" and was found separately with some handwritten copies of this book, the idea behind this research came up.